الأمم المتحدة A/49/PV.12

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والأربعون

الجلسة ١٢
المعقودة يوم الجمعة
٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد إيسي ..... (كوت ديفوار)
ثم: السيد بن يحيي ..... (تونس)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥

خطاب فخامة السيد الغيرداس ميكولاس برازاوسكاس، رئيس جمهورية ليتوانيا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): تستمع الجمعية أولا الى خطاب رئيس جمهورية ليتوانيا.

اصطحب السيد الغيرداس ميكولاس برازاوسكاس، رئيس جمهورية ليتوانيا، داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة برئيس جمهورية ليتوانيا، فخامة السيد الغيرداس ميكولاس برازاوسكاس، وأدعوه الى مخاطبة الجمعية.

الرئيس برازاوسكاس (تكلم بالليتوانية، والترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): السيد الرئيس، أشكركم بإخلاص على الشرف والفرصة التي أتيحت لي لمخاطبة هذا المحفل، وأقدم تهانئي لكم على انتخابكم لقيادة دورة الجمعية العامة التاسعة والأربعين.

في هذه القاعة، نشهد ممثلين من العالم بأسره، عالم جرت فيه تغييرات عالمية لم يسبق لها مثيل. ويزداد كوكبنا توحدا في جميع مجالات الحياة، وأن التكامل الاقتصادي والسياسي يجري على قدم وساق. وتقترب الأمم والدول وقارات بأكملها بعضها من بعض. ومن المؤسف أن جميع التغييرات لا تؤدي الى التقدم. تواجه مجموعة كبيرة جديدة من المشاكل الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، مؤثرة على البلدان الغنية والفقيرة على حد سواء.

إنني أتفق بالكامل مع الأمين العام بطرس بطرس غالي في اعتقاده بأن مجتمعنا الدولي يحتاج اليوم أكثر من أي وقت مضى الى رؤية تطلعية جديدة لمستقبلنا. وقد آن الأوان منذ وقت طويل لأن نناقش في إطار جدول أعمال الأمم المتحدة إنشاء مفهوم جديد وعالمي للتنمية يشمل السلم والتنمية الاقتصادية وبيئة نظيفة والعدالة الاجتماعية والحكم الديمقراطي باعتبارها القضبان الخمسة التي تدعم عجلة تقدم الإنسانية. ومن الواضح، على ما أعتقد، أن جيلنا يجب أن يضطلع بمهمة إعادة اكتشاف العالم وبناء علاقات جديدة مفيدة للجميع في إطاره. والأمم المتحدة إحدى الأدوات الأساسية التي هي في متناولنا في هذه المهمة العالمية.

94-86477

هذا المحضر قابل للتصويب. وترسل التصويبات موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر هذا المحضر الى: Chief, Verbatim Reporting Section, Room C-178 مع مراعاة إدخالها على نسخة من المحضر.

وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

عشية الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، من السليم أن نتذكر ظروف إنشائها. ومن المهم أن ندرس جوانب قوة وضعف المنظمة السابقة للأمم المتحدة، عصبة الأمم. ويجب أن نتعلم من هذا التحليل حتى نضمن الا تصبح الأمم المتحدة مجرد متفرج على الأحداث العالمية. ومن الحقيقي، بالطبع، أن الحالة العالمية اليوم مختلفة أساسا عما كانت عليه عند اندلاع الحرب العالمية الثانية. ولم نعد نعاني من وجود مجموعة من الدول المتلصصة الدكتاتورية بقيادة المتعصبين. ولكن من المحتمل وجود مخاطر اليوم، وإنها متعددة الوجوه وقد انتشرت في جميع أنحاء العالم.

وعلينا أن نتغلب معا على العنصرية، والكراهية للأجانب، والتعصب القومي والتعصب عموما. فإن لم نفعل ذلك، فإن هذه الشرور، متى ظهرت بين الناس والمجتمعات والأمم بأكملها، قد تدمر العالم كله.

واليوم، أود أن أشير الى يوم تاريخي لليتوانيا، ولدول بحر البلطيق ولأوروبا بأكملها. ومن باب أولى أن يكتسي هذا اليوم بأهمية خاصة إذ أن الجمعية العامة ستناقش في دورتها التاسعة والأربعين الانسحاب التام للقوات العسكرية الأجنبية من أراضي دول بحر البلطيق، على النحو الذي يدعو إليه قرار الجمعية العامة المتخذ في الدورة الثامنة والأربعين. ففي يوم ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٣ اكتمل انسحاب القوات الروسية من ليتوانيا، وبعد سنة واحدة بالضبط تكرر هذا الحدث التاريخي في استونيا ولاتفيا. ويتصادف هذا التاريخ أيضا مع انسحاب القوات الروسية من ألمانيا. وهذا التزامن يعدو كونه مجرد بادرة رمزية: أنه يسجل حسم نتيجة أخرى من النتائج التي خلفتها الحرب العالمية الثانية.

وتواصل ليتوانيا، مسترشدة بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، توسيع نطاق علاقاتها الدولية بطريقة ثابتة. إن أهداف وأولويات سياساتنا الاقتصادية والاجتماعية والخارجية باقية دون تغيير.

وتسعى ليتوانيا الى أن تؤمن الحكم الديمقراطي ومبادئ السوق الحرة، وأن تكفل في الوقت ذاته رخاء شعبها وحماية حقوق الأقليات. وتواجه ليتوانيا مشاكل خطيرة ذات طابع اجتماعي تعرفها جميع الدول الديمقراطية الفتية.

ولكن علينا في الوقت ذاته أن ندرك أيضا ما أنجز بالفعل. إن ليتوانيا تنعم بعملة مستقرة. والتضخم متحكم به. ويوفر القطاع الخاص العمالة لأغلبية القوة العاملة. وينمو باستمرار سوق نشط وابتكاري. وقد استقر المستوى المعيشي بعد أربع سنوات من الهبوط المثير، الا أنه لا يزال منخفضا. وقد تم توفير بيئة قانونية جذابة للاستثمار الأجنبي.

إننا نقيم قيمة كبيرة المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف المقدمة الى عملية بناء الديمقراطية واصلاحات السوق الحرة. إن مصلحة الغرب في الدول الديمقراطية المستعادة في وسط أوروبا واهتمامه بها حيويان لا بالنسبة لنا، نحن البلدان المتلقية لهذه المساعدة، فحسب ولكن أيضا لمستقبل قيام أوروبا موحدة. إن مستقبل الغرب لم يعد من الممكن أن ينظر فيه اليوم بمعزل عن التطورات في الشرق.

إننا نستفيد من التعاون الناجح مع استونيا ولاتفيا، أقرب الدول المجاورة، اللتين نشاطرهما تاريخا مشتركا ومصيرا واحدا. وقد أنشئ هذا العام محفل دائم، وهو مجلس وزراء بحر البلطيق. ولكن إذ ننظر الى المستقبل لن يكون هذا كافيا. فإذا أرادت بلدان بحر البلطيق أن تصبح أعضاء مندمجين في أوروبا، فإن ايجاد تأشيرة مشتركة وحيز اقتصادي مشترك يمكن أن يكون أول خطوة من عدة خطوات. ومن الحتمي أن تكون سياساتنا الخارجية والدفاعية منسقة بدرجة أوثق وأن ننسق تشريعاتنا بما يتفق مع معايير الاتحاد الأوروبي.

واعتقد أن جميع البلدان في منطقتنا تجابه فرصا جديدة بإنشاء محفل تعاوني آخر قبل حوالي سنة: مجلس دول بحر البلطيق. إن هذه المنطقة تتمتع بامكانات هائلة. وهي تضم بلدانا كبيرة وصغيرة، قوية اقتصاديا وأقل نموا، كانت تفصلها، قبل وقت ليس طويلا، خطوط جبهة الحرب الباردة.

إن دول بحر البلطيق توحدها أهداف ومشاكل مشتركة عديدة. ومن المحزن أنه في الأيام القليلة الماضية شاطرنا أيضا مأساة مشتركة. وأود أن اعرب عن عميق تعازينا لحكومات البلدان المجاورة والشعوب التي فقدت أحبابا لها في الكارثة التي أصيبت بها العبارة ام. اس. استونيا.

وإذ اتكلم عن الدول المجاورة لنا، لابد لي أن أشير الى علاقاتنا مع بيلاروس. لقد أثلج صدرنا نشوء امكانيات جديدة لإبرام معاهدة بشأن العلاقات فيما بين الدول بين بلدينا. إن التوقيع على هذه المعاهدة سيعزز ضمان مبدأ له قيمة كبيرة بالنسبة لبلدينا: علاقات حسن الجوار.

وتولي ليتوانيا أهمية خاصة لعلاقاتها مع روسيا. فحيث أننا جيران يهمنا للغاية - وربما أكثر من أي بلد آخر - نجاح لاصلاحات الديمقراطية والسوق الحرة في ذلك البلد.

إن علاقات روسيا مع ليتوانيا ودول بحر البلطيق الأخرى هي اليوم انعكاس للموقف الروسي الحالي فيما يتعلق بالنظام الأوروبي المتطور، الذي تتلاشى فيه الانقسامات القديمة. ويحدونا الأمل في أن تتمسك روسيا الجديدة بمبادئ القانون الدولي والا تعرقل اندماج بلدان بحر البلطيق في الهياكل السياسية والاقتصادية والأمنية الأوروبية. إذا حدث ذلك أشار إشارة واضحة الى أن الاصلاحات الديمقراطية الجارية في روسيا لا يمكن عكسها - وأنه لن ترسم خطوط انقسام جديدة في أوروبا. كما أنه سيؤكد على أن روسيا لا تسعى الى عزل نفسها عن الغرب وإنها، على عكس ذلك، تثق بالغرب وتسعى الى التعاون معه على قدم المساواة.

وبالنظر الى الوضع الجغرافي السياسي لليتوانيا وفرصنا الاقتصادية، يمكننا أن نكون جسرا بين الشرق والغرب، ونحن على استعداد لأن نفعل ذلك. ولكنني أود أيضا أن اؤكد أننا لا نقبل على الاطلاق أن نكون في المستقبل دولة عازلة.

قبل بضعة أيام، أعلن الرئيس الروسي يلتسين في خطابه أمام الجمعية العامة أنه من الضروري أن نرفض املاء الارادة على الدول الأضعف وأن نبني نظاما جديدا قائما على القانون والأخلاق. وإنني آمل أن تتمسك روسيا الديمقراطية بهذه المسؤوليات وأن تبرر بالتالي الثقة المتنامية للمجتمع الدولي بمستقبلها.

وقبل سنة قلت من على هذا المنبر إن ليتوانيا ترحب باتخاذ خطوات لجعل منطقة كالينينغراد تدريجيا منطقة منزوعة السلاح. واليوم يمكنني أن اعلن مع الارتياح أن روسيا تخفض وجودها العسكري في تلك المنطقة. وأن ليتوانيا، التي تمر فيها الطرق الى هذا الجيب الروسي، ليست غير مبالية بمستقبل منطقة كالينينغراد والأقلية الليتوانية التي تقيم فيها. إن هذه الأراضي الروسية، التي تحتل مكانا فريدا في خارطة أوروبا، تتطلب اهتماما خاصا. فمن الممكن أن تصبح حجر زاوية في صرح الأمن وشريكا اقتصاديا جذابا، أو في ظل ظروف أقل موافاة، مصدرا، أو حتى موردة، للتهديد والقلاقل العسكرية. وتقترح ليتوانيا دراسة المسائل المتصلة بمنطقة كالينينغراد كجزء من آلية الطاولة المستديرة التي انشأها حلف الاستقرار الأوروبي. ونأمل أن تؤيد جميع الأطراف المعنية هذه المبادرة.

وبابرام معاهدة ثنائية أساسية مع بولندا هذا العام، أغلقنا فصلا من تاريخنا المشترك. فمنذ بداية الثلاثينيات ونشوب صراع على عاصمة ليتوانيا فيلنيس، تعكرت العلاقات بيننا بمواجهة مفتوحة، ولايزال ذلك الوضع يذكر في قاعات قصر الأمم في جنيف. واعتقد أن هذه المعاهدة، التي تعترف بالحدود الراهنة لبلدينا وتؤكدها، يمكن اعتبارها الوفاق النهائي بين ليتوانيا وبولندا. وإذ نحيي المستقبل، سيستطيع أبناء ليتوانيا وبولندا تقديم اسهامهم المشروع في توحيد أوروبا.

ونحن نسعى أيضا الى اقامة علاقات أوثق مع البلدان الأخرى في وسط أوروبا. فنحن لا نتشاطر تاريخا مماثلا فحسب بل أيضا المشاكل الحالية والأهداف المستقبلية. وإنني على اقتناع بأنه إذا عقد اجتماع لقادة جميع دول أوروبا الوسطى في المستقبل القريب عاد ذلك بالفائدة على بلداننا. ومن شأن هذا المؤتمر أن يتيح لنا مناقشة تجاربنا الاصلاحية المشتركة واستراتيجياتنا لنقترب من الاتحاد الأوروبي.

إن المشاركة في المحافل المتعددة الأطراف والدولية توفر فرصا جديدة لليتوانيا. واليوم يتم التوصل الى عدد متزايد من القرارات السياسية الهامة في المنظمات الدولية. وذلك مفيد بوجه خاص للدول الصغيرة والمتوسطة الحجم.

ترى ليتوانيا أن ضمان أمنها واستقرارها ورفاهها يتمثل في الانضمام إلى الهياكل الأوروبية السياسية والاقتصادية والأمنية. وقد كانت ليتوانيا دائما جزءا لا يتجزأ من المدنية والثقافة الأوروبيتين. ونحن لم نفقد

تراثنا الأوروبي على الإطلاق. ولم يؤد انفصالنا الأخير لمدة خمسين عاما عن العالم، إلى اجتثاث جذورنا. ولايزال هدفنا هو الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي. ولقد عقدنا اتفاقا للتجارة الحرة بالفعل مع هذا الاتحاد سيصبح نافذ المفعول في السنة القادمة. ونتوقع كذلك أن نوقع عما قريب مع الاتحاد الأوروبي اتفاقا بشأن العضوية المنتسبة.

ولايمكن النظر في مسألة الاندماج في الاتحاد الأوروبي بمعزل عن توسيع نطاق الروابط الجديدة من حيث النوعية، مع اتحاد غربي أوروبا. فليتوانيا شريك منتسب في هذه المنظمة الدفاعية ذات الأهمية المتزايدة. ونحن نعتقد أن تعزيز دور اتحاد أوروبا الغربية أمر منطقي وضروري.

وإنني مقتنع كذلك بأن أمن واستقرار بلادي والمنطقة يتطلبان التعاون الأوثق مع منظمة معاهدة شمال الأطلسي (الناتو). وقد تقدمت ليتوانيا بطلب رسمي للانضمام إلى عضوية تلك المنظمة وستستمر بعزم في السعي لتحقيق هذا الهدف. إن إسهام ليتوانيا في الشراكة لخدمة أغراض برنامج السلم يفتح آفاقا جديدة أمام تعاون ليتوانيا في الجهود المبذولة مع أوروبا، والولايات المتحدة وكندا في مسعاها لمنع الصراع وحفظ السلم. ولنا أمل وطيد في أن يكون لمشاركتنا النشطة، ومشاركة دول أوروبا الوسطى هي الأخرى في برنامج الشراكة، أثر إيجابي على توسيع نطاق منظمة معاهدة شمال الأطلسي.

إن توسيع نطاق (الناتو) نحو الشرق لن يشكل خطورة أو تهديدا لأي دولة أوروبية، والمخاوف الروسية من العزلة لا أساس لها، فيما أعتقد. ونحن نرحب بانضمام روسيا إلى الشراكة من أجل السلم، ونأمل أن تسهم مشاركتها في البرنامج في تعزيز الثقة والاستقرار المتبادلين.

وأود أن أسجل ملحوظات عن عدة شواغل لها طابع أكثر شمولا، إذ تشعر بصفة خاصة بعبئها وإلحاحها البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. إن مخاوفنا التي تقوم على أسس صحيحة تزداد مع استمرار اتساع الفجوة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو. فهل نستطيع بصدق أن نتكلم عن استقرار أوروبا، في الوقت الذي يتساوى فيه أجر العامل في الاتحاد الأوروبي مقابل ساعة عمل مع أجر العامل في أوروبا الوسطى مقابل يوم عمل، وفي بعض بلدان أوروبا الشرقية مقابل دخل العامل في الشهر؟ ولئن سمح لهذا الاتجاه المؤسف أن يستمر، فإن موجة من الجزع وانعدام الاستقرار قد تتخطى جميع الحواجز.

إن الديمقراطيات اليافعة في أوروبا الوسطى والشرقية تواجه الأخطار التي تفرضها الجريمة المنظمة والهجرة غير المشروعة والاتجار غير المشروع بالمخدرات، وأشد من ذلك رعبا، الاتجار غير المشروع بالمواد النووية. تلك هي النتائج السلبية المؤسفة لانضمامنا من جديد إلى العالم؛ ودون الخبرة الضرورية، يصعب التصدي لها. إننا نحتاج إلى المساعدة المنسقة والملموسة.

إننا نعيش في زمن لا يتسم بالتغييرات الكبيرة فحسب، ولكننا نعيش في عالم المتناقضات الكبيرة أيضا. ولئن كنا نحتفل بالتحول التاريخي لأوروبا، وبالنجاحات المذهلة التي حققتها عملية السلم في الشرق الأوسط، وبنهاية الفصل العنصري في جنوب افريقيا، فإننا نشهد المآسي والصراعات المستمرة في جميع أنحاء العالم.

إن الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي، والتي يعبر عنها من خلال الأمم المتحدة، لا تحقق دائما النتائج المرجوة. والسبب الرئيسي لهذا هو عدم القدرة على وضع تدابير حاسمة. ويتضح هذا بصفة خاصة عندما تتورط البلدان الكبيرة، لأي سبب من الأسباب، في الصراعات المحلية، التي تؤدي إلى تضارب مصالحها على الصعيد العالمي. ففي مثل هذه الحالات، تصبح إزالة التوترات المتراكمة عملية عسيرة. فإذا أخفقنا في تجنب الصراع، فإن احتواءه وتضييق نطاقه يسببان الألم ويستغرقان زمنا طويلا، وغالبا ما يؤديان إلى موت أصحاب الخوذات الزرقاء أثناء أداء مهمتهم لحفظ السلم. ومن ثم فمن المهم أن نضم القوى من أجل رفع كفاءة آلية منع الصراعات. وفي هذا الصدد، نؤيد مبادرة ألمانيا وهولندا لتحسين علاقات التعاون بين الأمم المتحدة ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا.

وعلى كل دولة أن تساهم بطريقة ملموسة في خلق عالم يسوده السلم والاستقرار. ويجب أن تكون هذه مسؤولية جميع الدول. وليس من السليم أن يسعى أي بلد لتحقيق مصالحه الخاصة أو أن يوسع مجال نفوذه متنكرا في رهاب بعثات حفظ السلم. وهناك

معايير يجب اتباعها في هذا الصدد، وهي مبادئ الأمم المتحدة ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. وفي رأيي، يتعين تطبيق هذه المبادئ في جميع البلدان، بما في ذلك الاتحاد الروسي. ولا يمكننا أن نوافق على السماح للبلدان بإيفاد بعثات حفظ السلم في أي مساحة جغرافية مفترضة، دون موافقة أطراف الصراع أو الرجوع إلى الولاية الدولية المناسبة. وأود أن أؤكد اقتناعي بضرورة التزام جميع الدول، صغيرها وكبيرها، بمبادئ القانون الدولي.

وبنهاية الحرب الباردة وانتشار الديمقراطية، فإن الانقسامات العالمية القديمة آخذة في التلاشي. ومن الحيوي أن يستمر ذلك. ويخطئ من يظنون أن إجراء أي تخطيط جديد لمجالات المصالح يمكن أن يأتي بالاستقرار للعالم. ونستطيع نحن الذين أحسسنا بالنتائج المترتبة على تقسيم مناطق النفوذ أن نشهد على أن هذا لن يسفر إلا عن خلق صراعات واضطرابات جديدة.

وللأمم المتحدة أهمية خاصة لدى الدول الصغرى أو المتوسطة الحجم، وبعبارة أخرى، لدى غالبية البلدان. فهذه الدول تكون أول من يعاني عندما تتأصل الزعزعة والريبة المتبادلة في العالم. ففي عالم تسوده الفوضى، ويسير على هدى نظام مخصص، تكون الدول الصغرى أول من يقع فريسة لمصالح الدول الكبرى. وتتعرض الدول الصغرى مع الكثير من المعاناة للآثار الجانبية السلبية الناجمة عن التغييرات العالمية؛ فهي دول خط المواجهة الحقيقية. وما علينا إلا أن نلقي نظرة على الصفحات الأولى في الصحافة العالمية. فالبوسنة ورواندا وطاجيكستان، جميعها دول صغرى تناضل ضد التركات التاريخية المأساوية.

وفي نفس الوقت، عندما تتوافر ضمانات الأمن للدول الصغرى، فإنها تتطور بسرعة وتقدم مساهماتها للمجتمع الدولي. وإنني ألتزم بملحوظاتي، التي أبديتها قبل عام في هذه القاعة والتي قلت فيها: "إن مستقبل العالم الأكثر تكاملا يكمن في الديمقراطية ومن أن تكون للأمم الحرة شخصيتها المنفردة". (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثامنة والأربعون، الجلسة السابعة من الجلسات العامة، ص ١٤) ولا ينبغي لهذا الانفراد والتنوع أن يفرق بيننا. بل على العكس من ذلك، فإنهما سيثريان تجربتنا.

لقد أصبحت ليتوانيا عضوا في الأمم المتحدة قبل ثلاثة سنوات. وحتى الآن قد تكون ليتوانيا متلقية سلبية للمساعدة والأمن اللذين توفرهما هذه العضوية. واليوم تسعى ليتوانيا للمساهمة النشطة فيما يضطلع به المجتمع الدولي من أعمال هدفها تعزيز الأمن والاستقرار في مختلف أنحاء العالم.

وبالاشتراك مع استونيا ولاتفيا، تقوم ليتوانيا بعملية إنشاء كتيبة لحفظ السلم، من منطقة بحر البلطيق، ستمارس عملها بالكامل في المستقبل القريب جدا. وبموافقة برلمان ليتوانيا، يوجد فريق ليتواني لحفظ السلم، يقوم بالخدمة ضمن كتيبة دانمركية أكبر، ويعتبر اليوم جزءا من قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة المرابطة في كرواتيا. وأنتهز هذه الفرصة لأشكر الدانمرك والبلدان الأخرى التي توفر المساعدات المستمرة في مجال إنشاء وحدات لحفظ السلم من ليتوانيا ودول منطقة بحر البلطيق. وستواصل ليتوانيا في المستقبل، في إطار قدراتها المالية، المشاركة في بعثات مماثلة تابعة للأمم المتحدة لحفظ السلم ولخدمة الأغراض الإنسانية.

وبتوسيع نطاق عضوية الأمم المتحدة، يتسع كذلك نطاق القضايا المطلوب منا مناقشتها داخل إطار الأمم المتحدة، مما يفرض مسؤوليات جديدة وطلبات جديدة على المنظمة. ومن المهم جدا أن يكون المجتمع الدولي ممثلا بصورة ملائمة في مجلس الأمن. ومن ثم تؤيد ليتوانيا المقترحات الرامية إلى توسيع نطاق عضوية المجلس، وإنشاء مقاعد جديدة دائمة وأخرى غير دائمة.

ومن بين الضمانات الرئيسية للاستقرار الدولي احترام الحقوق والحريات الأساسية للإنسان وتطويرها والدفاع عنها. ومن ثم، كان من الطبيعي أن الوثائق الدولية الأولى التي تمثل نقطة تحول، والمتعلقة بحقوق الإنسان، قد اعتمدت في إطار الأمم المتحدة.

ونحن نعتقد أن إنشاء مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان قرار حسن التوقيت. ذلك أن المفوض السامي يجب أن يصبح المنسق العام لأنشطة الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان. ويحتاج العالم بوضوح إلى مؤسسة قادرة على إعداد تقارير سريعة وفعالة عن حالات انتهاك حقوق الإنسان، وخصوصا الحالات التي تهدد بخطر تصعيد وإطالة أمد الصراع.

ومن شأن هذه التقارير أن تزيد من كفاءة سياسة الدبلوماسية الوقائية.

وتمضي ليتوانيا في طريق الإصلاح الصعب، محتفظة بترتيب مرتفع نسبيا في مجال التنمية البشرية، كما يظهر في تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة ١٩٩٤ عن التنمية البشرية حيث حصلت على المركز الثامن والعشرين. ونحن على دراية تامة بالظروف الخاصة بهذه المرتبة المتقدمة وإنها تحسب بالأحرى باستخدام إحصائيات الناتج القومي الإجمالي المحرفة. ولسوء الطالع، فإن استخدام هذه الأرقام المحرفة أدى لدفع أنصبة مفرطة إلى الأمم المتحدة وتقليل المساعدة المقدمة.

وفي الوقت نفسه حققت ليتوانيا، مثل سائر بلدان أوروبا الوسطى، على الرغم من الفوارق، مستوى عاليا من التنمية في مجالات التعليم والعلم والثقافة. ويظهر هذا أيضا في دليل التنمية الإنسانية. وهناك وجهان لهذه الأوضاع. ولما كانت ليتوانيا لا تستطيع التمويل بفعالية لهذه المجالات من مواردها الخاصة، فإن الهبوط العام يكون حتميا. وتبقى إمكانية أخرى: وهي جواز وقف التردي في ميادين التعليم والعلم والثقافة بمساعدة الأمم المتحدة ومنظمات أخرى. وإذا تمت حماية الأساس الحالي، تبع ذلك بسرعة الانتعاش في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي. وسيكون إقرار الحل الثاني أقل تكلفة وأكثر فعالية من ترك النظام حتى يسقط.

وقد ورثت ليتوانيا، مثل سائر الاقتصادات ذات التوجيه المركزي السابقة، تكنولوجيات مدمرة للبيئة. وعلى الرغم مما شهدناه من تغير سياسي واقتصادي، فإن استعادة البيئة المتوازنة في بلداننا ستستغرق عدة سنوات وتتطلب موارد مالية. وتشعر ليتوانيا بوجه خاص بالقلق فيما يتصل بالسلامة النووية وذلك بوصفها مالكة لمنشآت طاقة نووية قوية. وهنا أود الإعراب عن امتنان خاص للسويد وغيرها من شركاء أوروبا الغربية للمساعدة التي تقدمها لزيادة سلامة برنامجنا المتعلق بالطاقة النووية.

وترحب ليتوانيا بالاهتمام الزائد الذي توليه المنظمات البيئية الدولية لشواغل منطقتنا. وأعتقد أن الجهود المتضافرة قادرة على إحراز نتائج في وقت أقرب كثيرا مما كنا نتخيل. ولكي يتحقق هذا، يجب أن يتأكد لدينا أن المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة لن تقلل. وأن مسألة نقل التكنولوجيا والمعرفة الفنية السليمتين من الناحية البيئية ذات أهمية خاصة لبلدي. ويجب أن تكون المدينة الواعية من الناحية الأيكولوجية هدف عصرنا.

وإذا لم يزودنا المجتمع الدولي بالمساعدة والتعاون الضروريين، فإن الحالة في منطقتنا قد تتغير إلى الأسوأ. إذ تتلقى بلدان أوروبا الوسطى والشرقية جزءا صغيرا من المساعدة التقنية التي تقدمها الأمم المتحدة، ولكنها تستخدم في منطقتنا بفعالية وتحرز نتائج واضحة.

وأود هنا إعلان الترحيب بالإصلاحات التي بدأها الأمين العام. ونحن نشهد حاليا النتائج الأولى لإعادة الهيكلة، ونشعر بالارتياح إزاء التقدم المحرز. ومما يشجعنا بصفة خاصة الخطوات المتخذة لزيادة المساءلة الإدارية والمساءلة عن رسم السياسة داخل الأمانة العامة، وكذلك تبسيط وتنظيم آلية اتخاذ القرار. وتساند ليتوانيا مكتب الإشراف الداخلي الجديد وتتعهد بالتعاون الكامل معه.

وأوجه الانتباه أيضا إلى أن ميثاق الأمم المتحدة لايزال يتضمن بعض المفاهيم البالية فيما يتعلق بدول الأعداء. وهي مفاهيم من بقايا الحرب العالمية الثانية. ولذلك، أعتقد بوجوب تعديل المادتين ٥٣ و ١٠٧ من الميثاق.

وكان المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي عقد مؤخرا في القاهرة من أهم الأحداث الدولية في هذا العام. وستواصل الأمم المتحدة في العام المقبل تقليد عقد المحافل عبر القارات. وسيهيئ لنا مؤتمر القمة العالمية للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن الفرصة لوضع شواغل الشعوب في صميم السياسة الاجتماعية. ولهذا أهميته الخاصة للبلدان ذات الاقتصادات التي تمر بفترة تحول، حيث يتحمل الأهالي عبء التغيير الاقتصادي والاجتماعي والسياسي السريع.

وسيبحث المؤتمر العالمي المعني بالمرأة المقرر عقده في بيجينغ المسألة الرئيسية التي تتمثل في كيفية قيام الرجال والنساء، في ظروف التغيير الرهيب، بالعمل جنبا إلى جنب من أجل قيام عالم سلمي تكون المساواة والتوافق فيه قاعدة وواقعا للحياة.

وقد تكلمت في بداية خطابي عن عجلة التنمية البشرية التي تدعمها مبادئ أساسية خمسة. واليوم، نواجه بوضوح وقت اتخاذ القرارات. فإما أن تدور هذه العجلة ببطء ولكن بثبات، عن طريق الجهود المشتركة لنا جميعا، فتدفعنا نحو مستويات من التقدم أعلى دوما، أو تتوقف عن الدوران، وإذا ما توقفت فسوف تبدأ حتما في الدوران للخلف مما يؤدي إلى الفوضى والبربرية.

ولما كانت البشرية في طريقها إلى ألفية جديدة، يجب علينا عدم السماح بتوقف العجلة عن الدوران. ويتطلب هذا عملا جماعيا من جانب كل الدول والشعوب. ولهذا يجب أن نذكر أنفسنا دائما بأنه لا توجد منظمة في العالم يمكن أن تعادل الأمم المتحدة في سلطتها وأقدميتها وحيويتها.

ولا يمكن لما أوجد الانقسام بين الأمم أو الدول أو القارات أن يحرز بمفرده ما يتسنى لها إحرازه مجتمعة بوصفها أمما متحدة. إني مقتنع بهذا، حيث أنه لا يوجد بديل له.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): باسم الجمعية العامة، أود أن أتوجه بالشكر إلى رئيس جمهورية ليتوانيا على البيان الذي أدلى به توا.

اصطحب السيد الغيرداس ميكولاس برازوسكاس، رئيس جمهورية ليتوانيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد رافائيل كالديرا، رئيس جمهورية فنزويلا

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): ستستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب السيد رافائيل كالديرا، رئيس جمهورية فنزويلا.

اصطحب السيد رافائيل كالديرا، رئيس جمهورية فنزويلا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة برئيس جمهورية فنزويلا، فخامة السيد رافائيل كالديرا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس كالديرا (ترجمة شفوية عن الأسبانية): باسم حكومة وشعب فنزويلا أود أن أهنئكم، سيدي، وزير خارجية كوت ديفوار، بمناسبة انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين. وإني على ثقة من أن الجمعية العامة ستسهم، بفضل توجيهكم، في هذه الدورة الهامة في التقدم في القيام بالمهمة الهامة الموكولة إلى المنظمة - وهي السعي الدائم نحو السلم.

وتسرني أيضا الإشادة بالسيد بطرس بطرس غالي الأمين العام الذي هيأت قيادته الذكية والخبيرة أملا جديدا للعالم في الوقت الذي نوشك فيه على دخول ألفية جديدة، حتى يمكن لنا التفاؤل إزاء المستقبل على الرغم من أنه تبقى أسباب تدعو للقلق.

ولقد شهد القرن العشرون، الذي يقترب من نهايته، أحداثا خطيرة تتعلق بالبشرية. إذ نشبت حربان عالميتان، عصفت بعدد هائل من الأرواح البشرية وسببت خسائر هائلة مادية واقتصادية وثقافية، مما أظهر مدى قدرة الإنسان على التدمير - تدمير ذاته قبل كل شيء. وقد تغيرت خريطة العالم السياسية عدة مرات، وأسفر ذلك عن نتائج مما يمكن التنبؤ به.

لقد حقق العلم والتكنولوجيا تقدما مشهودا. وقد وفّر اكتشاف المضادات الحيوية فرصا للجراحة لم تكن تخطر على البال. وقد حول الجراحون الجسم البشري إلى ميدان خصب للعمليات القادرة على تصحيح العيوب الطبيعية والاصابات الناجمة عن ظروف تسود في المجتمع المتزايد التعقيد. وقد ارتفع باطراد متوسط العمر المرتقب، واختفت تماما على وجه التقريب أمراض كانت تحصد في المعتاد ضحايا لا حصر لهم.

ولقد كانت الاتصالات أكبر أعجوبة في هذا القرن. فقد كان القرن العشرون عصر البث الإذاعي والتلفزيون. فالأحداث الهامة التي تقع في أي جزء من العالم تعرف فورا في أبعد الأقاليم. وقد حل الفاكس محل البريد وتفوق على البرقيات والتلكس. والاتصالات هي السبب الرئيسي الذي يجعل سكان هذا الكوكب يدركون بالتدريج دورهم بوصفهم أفرادا في مجتمع دولي واحد مترامي الأطراف.

وقد جاهدت المؤسسات بالضرورة لمواكبة مسيرة الأحداث السريعة والمتواصلة بلا انقطاع. والمعايير القضائية الداخلية والدولية عرضة للتغيير المستمر، ويُعاد النظر في المفاهيم الأساسية للجنسية والسيادة، ويجري البحث عن صيغ يمكن من خلالها للحقوق غير القابلة للتصرف والحقوق التقليدية أن تتعايش في انسجام مع متطلبات المجتمعات التي تتعدى حدود القوميات. ومن بين تلك القيم حق الأمم في تقرير المصير وعدم التدخل على النحو المنصوص عليه في ديباجة دستورنا. وبالتالي كانت فنزويلا، وستظل دائما، ميالة إلى التشجيع على انتشار الديمقراطية بطريقة سلمية في جميع دول الأرض، وخاصة الموجودة منها في قارتنا. ومن ثم ساندنا الجهود الرامية إلى إعادة إدخال نظم ديمقراطية بالكامل إلى بلدان أمريكا اللاتينية التي لا توجد فيها حاليا مثل تلك النظم. ومن المحتم أن تثير أحوالها قلقنا العميق لأسباب تتعلق بالتاريخ وبأوجه التقارب الطبيعي بيننا. ولنفس هذا السبب لم تؤيد فنزويلا التدخل العسكري في هايتي رغم أن الأمم المتحدة أمدته بدعم متعدد الأطراف ومؤسسي.

وفي نفس الوقت، إن التكامل الإقليمي آخذ في الاتساع بما لذلك من تأثير عميق على ممارسة الحقوق داخل كل بلد. وتفضي هذه العملية بسرعة إلى التكامل على صعيد نصفي الكرة الأرضية وعلى الصعيد الكوني. وبالنسبة لشعوب أمريكا اللاتينية، ستتيح الذكرى المئوية الثانية لمولد أنطونيو خوزيه دوسيكر، ذلك الشاب الذي وطد استقلالنا في معركة اياكوتشو، فرصة لإعادة توكيد روابطنا التضامنية التي لا تنفصم. ومن رأينا أن الهدف من الاجتماع المقبل لرؤساء الدول أو الحكومات، الذي دعا إليه رئيس الولايات المتحدة، هو التشجيع على قيام نظام ديمقراطي حقيقي في القارة الأمريكية وفي كل أرجاء العالم. وإننا لنأمل في هذا الصدد أن يكون هناك التزام بالقتال دون هوادة ضد الفقر، وأن يكون هناك اتفاق فعلي على سحق الفساد.

وقد تمكنت الأمم المتحدة من تجنب معظم العوائق التي تسببت في فشل المنظمة التي سبقتها مباشرة، ألا وهي عصبة الأمم. وستحتفل الأمم المتحدة في السنة المقبلة بمرور أول خمسين سنة على وجودها: تلك الفترة الزمنية التي وفرت خلالها، وفي خضم التناقضات والاحباطات، محفلا فريدا للحوار المتصل بكل لغة وبأكثر النغمات تناقضا. ولقد حققت الأمم المتحدة تقدما لا يعوقه شيء، وأبدت استعدادا لتقبل التغييرات الهيكلية التي فرضتها الأزمنة المتغيرة. ولهذا السبب، نحن في انتظار المزيد من التغييرات، مثل مد التمثيل الدائم في مجلس الأمن إلى أمريكا اللاتينية بمنح البرازيل العضوية الدائمة. إن أمريكا اللاتينية لها كل الحق في ذلك بفضل قوتها الروحية ومناصرتها الثابتة للحرية وللصداقة الدولية.

بيد أنه على الرغم من التقدم المحقق، فلا جدال في أننا لا نزال بعيدين جدا عن إقامة سلم وطيد وعالمي أو تعايش سلمي منسجم فيما بين الدول. كما أننا لم ننم مستويات المعيشة التي تسمح لجميع الطبقات الاجتماعية في شتى القارات بأن تتمتع بوجود بشري لائق في ظل مستوى مرض من الإنصاف في العلاقات الاجتماعية على نطاق العالم.

لقد انتشر النضال من أجل حقوق الإنسان على نحو هام، وقد وقعت معاهدات دولية لكفالة تجاوز حماية تلك الحقوق للحدود كافة. غير أن حق الإنسان الأساسي في الحياة ذاتها، والحق في العمل والحق في الحصول على ما يكفي من الطعام من أجل المعيشة الصحية، أبعد من أن تكون مضمونة لجزء كبير من البشرية.

ويبدو أن زخم المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، الذي عقد مؤخرا في القاهرة، يستند إلى الافتراض بأن من المستحيل ضمان التنمية - التي تفسر بكونها مشاركة الجنس البشري بأجمعه وكل البشر في العمليات الاقتصادية والاجتماعية - إذا ما استمر السكان في الزيادة. ويرجع ذلك إلى أن كثيرا من البلدان لم تكفل، كما هو ضروري، أن يكون لكل شخص يولد امكانية التمتع بحياة كريمة. وفي بلدي، كان هناك في مطلع القرن، في وقت من الفقر والتخلف السافرين، قول بأن كل طفل يولد وهو يحمل "أريبا" تحت إبطه. و "الأريبا" خبز مصنوع من الذرة، وهي غذاء أساسي شعبي في وجبة الطعام اليومية. وقد اختفى هذا المثل الآن من الاستخدام الشعبي.

وعلى الرغم من التداعيات اللافتة للنظر لتلك الأحداث التي أعقبت تدمير سور برلين، فإن السلم لم يتحقق بعد. ففي اللحظة التي كنا نتأهب فيها للإنتشاء فرحا بمقدم السلم العالمي، أيقظتنا حرب الخليج من هذا الحلم. والصراعات الحديثة العهد في يوغوسلافيا السابقة وفي رواندا، وهما بلدان يختلف بعضهما عن

بعض كل الاختلاف، حركت آثارا من البربرية التي كان من المفترض أنها اندثرت إلى الأبد. وقد عادت الصراعات الدينية والخصومات الإثنية، التي كان يعتقد بأنها قهرت، إلى الظهور بحدة غير معقولة. وتذكرنا الأحداث بالتعليق الانجيلي الذي قاله ابن بيرو فيكتور أندرياس بيلوند، الأمريكي اللاتيني الشهير، الذي يحظى بتقدير كبير في الأمم المتحدة، بأن البشر يتحملون وطأة اللعنة التي فرضها عليهم الله ضمنا عندما طردهم من جنة عدن: بما أنهم رفضوا أن يخضعوا لحكم الله، فإن عليهم أن يحكموا أنفسهم.

وتواجه الأمم المتحدة تجديا ثابتا: السعي من أجل السلم. ومن الواضح أن السلم لن يتحقق ببساطة عن طريق المناقشات السياسية أو المفاوضات الدبلوماسية، بل وليس عن طريق مجرد استخدام القوة. وكثيرا ما كان المتكلمون الواسعو الاطلاع يقولون إن السلم ثمرة العدل: أي أنه دون قدر ما من العدل لا يمكن تحقيق السلم.

لقد فهم ذلك المتفاوضون في فرساي في نهاية الحرب العالمية الأولى، عندما أدرجوا في معاهدتهم للسلم فقرة مطولة مخصصة لمنظمة العمل الدولية ومستقاة من فكرة العدالة الاجتماعية. ومع ذلك، مما لا شك فيه أن الحاجة إلى العدالة تتجاوز الاتفاقيات والتعصبات الدولية المتعلقة بالعمل، والوفاء بهذه الحاجة أصبح أمرا ذا إلحاح متزايد.

إن عملية إضفاء الطابع العالمي السريعة التي نشهدها لا يمكن وقفها ولا تجنبها. والخطوات المتخذة في هذا الاتجاه تمليها حالة العالم اليوم ومتطلبات المستقبل القريب والمتوسط الأجل. ويشكل اختتام جولة أوروغواي وإنشاء منظمة التجارة العالمية تقدما، لا سبيل إلى انكاره، حققه الجنس البشري. إن الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف التي تسنى التوصل إليها في كل القارات تشكل جميعها علامات للتقدم وتحفز على إيجاد الثروة وتبادلها. ومع ذلك من الأساس أن تُدخل في العلاقات بين الدول صكوكا تحول دون تحويل التبادل التجاري إلى حرب اقتصادية حتى الموت. فمن غير اللائق أن ينقل إلى العلاقات الاجتماعية مفهوم النضال من أجل البقاء بمعنى أن الطبيعة نفسها - عن طريق هذا النضال - ستكفل على نحو تلقائي البقاء للأصلح، بعبارة أخرى، السيادة المطلقة للأقوى واختفاء الأضعف. وإذا قبلت هذه الفكرة كان هذا القبول جريمة ضد الإنسانية.

ولا بد من التسليم بأن الأمم المتحدة وهيئاتها الفرعية الهامة قد بذلت جهودا كبيرة للتخفيف من وجوه المعاناة والقصور التي تعاني منها القطاعات الإنسانية التي يتدنى مستوى معيشتها إلى ما يعتبر دون حد الكفاف من الناحية الإنسانية. ومن المشجع أن نلاحظ أن المؤسسات المتصلة مباشرة بالأمم المتحدة، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، تسلم بأن الحرب ضد الفقر يجب أن تحظى بأولوية قصوى، بيد أنه لا يكفي تقديم المساعدة الإنسانية إلى من هم أكثر احتياجا. فمن الضروري أن توفر للأمم الظروف اللازمة لتمكين كل سكانها من التنافس بفعالية ومن ضمان بقائهم الصحي وتشجيع تقدمهم.

صحيح أن تدابير التحرير الاقتصادي في البلدان الأقل نموا قد أسفرت عن نتائج اقتصادية كلية ايجابية، لكن في بعض البلدان التي تشير بارتياح إلى التقدم الاقتصادي الهائل الذي حققته يستطيع المرء أن يلاحظ - في نفس الوقت - القلق المتزايد إزاء نسبة السكان الذين يعيشون في فقر، وحتى ما هو أشد من ذلك، في فقر بالغ وحتى مدقع.

وأشاطر رئيس كولومبيا ما أعرب عنه من تطلع إلى نموذج إنمائي جديد لبلداننا، "نموذج بديل" كما طرحه عندما خاطب الجمعية العامة. لقد اقترح خلق:

"مواطن جديد أكثر انتاجية في الاقتصاد، مواطن يشارك إلى أقصى درجة في المجال السياسي ويكون أكثر دعما في المجال الاجتماعي". (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والأربعون، الجلسات العامة، الجلسة الخامسة، ص . ٧).

في السنوات الأخيرة واجه بلدي، فنزويلا، حالة اقتصادية صعبة وظروفا اجتماعية مقلقة، ومما لا يمكن إنكاره أن اللوم يقع علينا بدرجة كبيرة، فالأخطاء الفاحشة في إدارة البلد ووباء الفساد المهلك هما السببان الرئيسيان للأزمة الحادة التي نعاني منها، لكن العوامل الخارجية لعبت دورا أيضا. وأنا لست هنا الآن لأصدر حكما على الماضي. كما تعهدت لأبناء بلدي يجب علي أن أجد السبل لاستعادة الثقة التي لا غنى عنها إذا ما كان للأجيال القادمة أن تتمكن بالتدريب

والعمل الشاق، من اغتنام الفرص التي يتيحها البلد. فالمشاكل المؤسسية الخطيرة - مثل الاجراءات القانونية المتخذة ضد رئيسين سابقين للجمهورية، وقد أوقف أحدهما عن العمل أثناء فترة رئاسته - يجري التصدي لها في إطار النظام القانوني مع الالتزام الصارم بالدستور - وقد كان تصرف الشعب مثاليا حقا. إن الموارد الطبيعية التي حبتنا بها العناية الالهية والامكانات المؤاتية التي تضمنها مواردنا البشرية، شعبنا، ذلك الشعب الذي برهن دائما على ذكائه وجراءته الخلاقة وشجاعته في أوقات الخطر، كلها تبعث التفاؤل فينا. ونحن ندرك أنه يتعين علينا أن نبحث داخل أنفسنا عن العناصر الأساسية التي ستمكننا من الانتصار في النضال من أجل التنمية وهو أمر نلتزم به التزاما جادا للغاية. وقد طرحنا برنامج للاستقرار والانتعاش الاقتصاديين حظي بالقبول إلى حد كبير. فهو يضع خطة مفصلة لسبيل محدد بوضوح وعلى نحو واقعي سيفضي بنا تلقائيا إلى إيجاد حل للأزمة لكننا نشعر أن من واجبنا أن نوضح للمحافل الدولية، وعلى وجه الخصوص لهذا المحفل العالمي، الحاجة إلى فتح آفاق مؤاتية يمكن أن تساعدنا على تجنب إهدار جهودنا عبثا، وتكفل - بدلا من ذلك - نجاح تلك الجهود واسهامها في إيجاد مستقبل أفضل للجنس البشري.

فعلى سبيل المثال، عند النظر في ضرورة تعزيز العلاقات التجارية في كل أرجاء العالم، يتعين علينا المطالبة بضمان امكانية الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو، حيث توجد آليات معدة - في بعض الأحيان - للاستخدام بمهارة لاستبعاد منافستنا. إننا نوافق على ضرورة الحماية البيئية لصالح سكان العالم ونحن بالتأكيد على استعداد للإسهام في تحقيق ذلك الهدف. ومع ذلك، يجب أن نشير إلى أنه في أكثر من مناسبة، تم بتفان استخدام الكفاح الايكولوجي من أجل بيئة صحية كوسيلة لمنع البلدان النامية من امكانية الوصول إلى أسواق الأمم الغنية. وعلاوة على ذلك نعتقد أن نقل التكنولوجيا يجب أن يكون واسع النطاق وحقيقيا، وإلا فإن تخطي الهوة التي تفصل بيننا وبين البلدان المتقدمة النمو، والتي تزداد اتساعا عاما بعد عام، سيصبح في النهاية أمرا مستحيلا وسيؤدي إلى انقسام شديد ومرير بين قطاعين من الجنس البشري، مما يؤدي بلا شك إلى عواقب مأساوية مؤكدة لا يمكن التنبؤ بها.

إن امكانية الوصول إلى رأس المال مطلب يزداد إلحاحا نظرا لأن وجوه التقدم التكنولوجي تجعل العمليات الانتاجية بحاجة إلى رأس مال أكبر وكثافة عمالية أقل. وفي نفس الوقت، يجب دفع أسعار منصفة للمواد الخام التي تشكل إسهاما أساسيا من البلدان المتخلفة في التجارة الدولية، والتي، مع ذلك، تفقد أهميتها باستمرار في المنتجات كاملة التصنيع. بالتالي يجب ترتيب امكانية الوصول إلى رأس المال بشروط منصفة لحماية مصالح المنتجين الذين يكرهون أحيانا كثيرة على قبول شروط لا تختلف كثيرا عن عقود الإذعان. وهذا النضال من أجل الحصول على أسعار أفضل للمواد الخام، وهي الأسعار التي تخضع على نحو ثابت تقريبا للشروط التي تفرضها البلدان المستهلكة دون أية مشاركة حقيقية من جانب المنتجين، وكذلك وضع شروط معقولة للقروض الدولية هما جزء من النضال من أجل العدالة وجزء لا يتجزأ من النضال من أجل السلم.

لا تزال مشكلة ديون البلدان النامية الخارجية بعيدة كل البعد عن الحل. صحيح أنه أجريت مفاوضات بشأن إعادة هيكلة الديون مما أدى إلى التخفيف المؤقت من العبء المفزع الذي تمثله هذه المشكلة بالنسبة للبلدان المدينة، لكن بحلول المواعيد النهائية المحددة للدفع يصبح العبء الذي يتحمله المدينون أكثر صعوبة عاما بعد عام.

وكمثال ملموس على ذلك، ستبلغ مدفوعات خدمة الديون ٣٥ في المائة من الميزانية الوطنية، وفي السنوات القادمة ستزداد هذه الحالة حدة. إن انخفاض أسعار صادراتنا الرئيسية قد جعل من العسير للغاية الوفاء بالاحتياجات الأساسية لسكاننا. ولكننا لم نفكر إطلاقا في التنصل من التزاماتنا. إننا عازمون على الوفاء بها، ولكننا نرى أن هذا الموضوع يجب أن يدرج في جداول الأعمال الدولية وأنه يجب أن يبدأ البحث عن حل واسع النطاق يفتح آفاقا جديدة للعدالة والسلام.

أعتقد أنه إذ نقترب من بداية النصف الثاني من القرن الأول من وجود الأمم المتحدة، يجب أن يكون الهدف الأساسي للأمم المتحدة البحث عن العدالة في العلاقات فيما بين الشعوب.

لقد كانت العدالة الاجتماعية من أهم منجزات القرن العشرين الذي يقترب من نهايته. وهذا يتطلب من كل فرد ومن كل مجموعة كل ما هو مطلوب من أجل الصالح العام. وعلاوة على المساواة العددية للعدالة التبادلية، يتطلب هذا أيضا منا جميعا أن نسهم في مجتمع الأمم بما يتناسب مع إمكانيات كل منا. وهذا المفهوم لم يحظ بعد بالقبول في الميدان الدولي. ومن الصحيح أن هناك بعض التنازلات الثانوية لصالح أشد البلدان احتياجا ولكن لا يوجد سبيل واضح صوب تحقيق الرفاه العالمي. وليست الدول وحدها هي التي ينبغي أن تكون الأدوات لذلك. فبمجرد أن فتحت منظمة العمل الدولية الباب، وفرت المنظمات الدولية أيضا إمكانية الوصول أمام الهيئات غير الرسمية. فالشركات عبر الوطنية الكبرى التي تمتلك وتمارس قوة حقيقية يجب أن تشارك في إدارة البرامج التي تلتمس إقرار السلم عن طريق العدالة؛ والعدالة الاقتصادية فيما يختص بتلك الشركات؛ واحترام سيادة الدول الكبيرة والصغيرة على حد سواء.

هؤلاء من بيننا الذين يحبون الحرية؛ وهؤلاء من بيننا الذين كافحوا من أجل نيلها، بغض النظر عن التكلفة والتضحية؛ والذين يعتبرون الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان هدفين ذوي أولوية؛ والذين يتوقون بإخلاص إلى تحقيق الصداقة والتفاهم المثمر فيما بين جميع الشعوب؛ والذين يؤمنون بالحوار ويؤيدون تأييدا مطلقا مساعي الأمم المتحدة الرامية إلى تشجيعه - كلنا نرغب في رؤية الأمم المتحدة وهي تبدي عزما لا يلين على أن يؤدي البحث عن العدالة، ولن أتعب بتاتا من تكرار هذا، دورا أساسيا في بناء السلم.

وإذا كان السلام هدفنا فلنسع إلى جعل العدالة أساسه. فبهذه الطريقة سنحقق المثل الأعلى الذي تصوره محررنا، سيمون بوليفار، كأهم هدف لأفضل نظام حكم ألا وهو: "أكبر درجة ممكنة من السعادة"، وبعبارة أخرى، السعادة للجميع.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية فنزويلا على البيان الذي أدلى به توا.

اصطحب السيد رفائيل كالديرا، رئيس جمهورية فنزويلا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): المتكلم الأول في المناقشة العامة المستأنفة هو نائب رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في كمبوديا، صاحب السمو الملكي، الأمير نوردوم سيريفود، وأعطيه الكلمة.

الأمير نوردوم سيريفود (كمبوديا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): في هذه المناسبة الرسمية، اسمحوا لي أولا أن أنقل إليكم، سيدي، نيابة عن الوفد الكمبودي، التهاني القلبية على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها التاسعة والأربعين. إن انتخابكم هام للغاية لأنه إشادة لا بمهاراتكم الدبلوماسية وبخبرتكم في الشؤون الدولية فحسب، بل أيضا بالعمل الدؤوب الذي قامت به كوت ديفوار، بلدكم المجيد، خدمة للسلم.

ويسرني أن أغتنم هذه الفرصة لأنقل إلى سلفكم، سعادة السيد صموئيل إنسانالي، ارتياحنا للطريقة المثلى التي ترأس بها عمل الدورة الأخيرة للجمعية العامة.

كما نود أن نهنئ السيد بطرس بطرس غالي، الأمين العام للأمم المتحدة، على الجهود العديدة التي ما برح يبذلها من أجل السلم والأمن في جميع أنحاء العالم منذ ترأس المنظمة. وتكرر مملكة كمبوديا تأكيد تأييدها الراسخ للأمين العام.

(تكلم بالانكليزية)

من دواعي الفخر بصفة خاصة أن أكون هنا اليوم ممثلا لمملكة كمبوديا. وإن الحكومة الملكية تحت رئاسة رئيس الوزراء الأول، صاحب السمو الملكي الأمير نورودوم راناريد، ورئيس الوزراء الثاني، سامديك هون سين، قد نصبت بصفتها الحكومة الشرعية لكمبوديا قبل أقل من سنة، في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، بفضل بعد نظر الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وكرمها وشجاعتها وبسالة الشعب الكمبودي في اختيار ديمقراطية ليبرالية، عن طريق انتخابات رعتها الأمم

المتحدة، وبناء المصالحة الوطنية تحت التوجيه الرفيع لجلالة الملك نورودوم سيهانوك.

لقد أتيت اليوم لأمثّل الشعب الكمبودي في التعبير عن أحر امتناننا لأعضاء الأمم المتحدة على هدية الحرية الرائعة التي منحونا إياها. فبعد ٢٣ عاما من الحرب أصبحت كمبوديا اليوم متمتعة بالسلم وقادرة على البدء في التحرك قدما صوب التنمية، والعدالة الاجتماعية والرخاء. ولم تكن هذه بالمهمة السهلة لأن قاعدتنا المالية لا تزال منخفضة للغاية. وباعتبار كمبوديا عضوا في مجموعة أقل البلدان نموا، فهي لا تزال من أفقر البلدان في العالم ولا يزال جزء كبير من شعبها يرزح تحت وطأة الفقر المدقع. ولكن، مرة أخرى، تقف الأمم المتحدة إلى جانبنا. إن مؤسسات بريتون وودز تساعدنا على إعادة إنشاء قاعدة مالية والوكالات المتخصصة قد هبت جميعها تقريبا للمساعدة على تطوير مؤسساتنا وتعزيزها.

وفي الميدان الاقتصادي، أحرز بعض التقدم على مدى السنوات القليلة الماضية. ووفقا للتقرير الصادر في عام ١٩٩٢، قدرت نسبة التضخم بـ ٣٠٠ في المائة، ولكنها تراجعت إلى ٧٠ في المائة عام ١٩٩٣. ونقدنا المحلي ثابت جدا هذه السنة: فالدولار الواحد يساوي ٥٠٠ ٢ ريال. والمانحون على الصعيد الثنائي كانوا أسخياء أيضا وبدأت الإنجازات تُلمس مع تحول المساعدة من عمليات لإعادة التأهيل مقترنة بحالة الطوارئ إلى عمليات للإعمار.

ومع ذلك، فإن أهم أولويات الحكومة الملكية للإعمار والتنمية الريفية بقيت، للأسف، متخلفة عن ركب أنواع التنمية الأخرى. ذلك أن العوائق المتمثلة في بعد المسافة ودمار البنية التحتية بفعل عقدين من الحرب، والعصيان المتواصل قد أعاقت الجهود المبذولة، ولكن الحكومة ستتصدى في عامنا الثاني من تولي السلطة، بمعاونة أصدقائنا، لهذه المشاكل. فالبنية التحتية يمكن بناؤها من جديد، وملكنا، صاحب الجلالة نورودوم سيهانوك، يقود التحرك نحو المصالحة الوطنية مع المتمردين المعروفين باسم الخمير الحمر، الذين لا يعترفون بالانتخابات التي جرت تحت رعاية الأمم المتحدة، ويواصلون تحدي الحكومة الديمقراطية، المنتخبة شرعيا، وفوق ذلك يرفضون وقف إطلاق النار الذي اقتُرح بفضل الجهود الدؤوبة التي يبذلها صاحب الجلالة.

وأرجو أن تسمحوا لي أن أؤكد مجددا، بالنيابة عن جميع شعب كمبوديا، على امتناننا العميق والدائم لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ولكل من المانحين على الصعيد الثنائي الذين دعموا بسخاء شديد إعادة الإعمار في بلدنا، سواء عن طريق الأمم المتحدة ومؤسساتها، أو عن طريق تعهداتهم في الاجتماعين الوزاريين الأول والثاني للجان الحكومية الدولية المعنية بإعادة الإعمار في كمبوديا، اللذين عقدا في باريس وطوكيو على التوالي. وبمعونة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وضعنا برنامجنا القطري الأول، الذي سيقدم إلى المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتاريخ ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤. وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يساعدنا أيضا في إصلاح الإدارة المدنية في كمبوديا.

ويقوم بعمل ممتاز داخل البلد، العديد من الوكالات المتخصصة الأخرى التابعة للأمم المتحدة ومنها على سبيل المثال لا الحصر صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وبرنامج الأغذية العالمي.

لقد خاضت كمبوديا نفسها محرقة الاستبداد والغزو والاضطرابات الداخلية. وجمعيتنا الوطنية تقوم الآن بعملية إعادة كمبوديا إلى ما كانت عليه، بوصفها دولة قائمة على القانون، دولة تحترم فيها حقوق الإنسان، والتعددية السياسية، والديمقراطية الحرة، وفوق ذلك كله، حرية التعبير، وفقا لما ينص عليه دستورنا. ولهذا نحن ممتنون للممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة على ما قدمه من دعم وتشجيع، والذي ساعدنا بتعاونه الوثيق مع الحكومة الكمبودية في مهمتنا الرامية إلى إعادة ترسيخ القانون والثقة في بلدنا.

إن كمبوديا البلد الوحيد في المنطقة الذي طلب من الأمين العام للأمم المتحدة إيفاد ممثل خاص لحقوق الإنسان. وإذا قورن الوضع بما كان عليه في السنوات العشرين من الحرب والديكتاتورية في ظل الأنظمة السابقة، تبين أنه قد تحقق تقدم. ونحن نقدر أيضا الزيارة المبكرة التي قام بها مفوض الأمم المتحدة لحقوق الإنسان المعين حديثا، الأونرابل خوسي أيالا لاسو.

إن كمبوديا، بسبب تجاربنا المريرة، تتألم أعمق الألم لمحنة عامة الشعب في رواندا. ونحن نهنئ المجتمع الدولي على تدخله في رواندا، ويسرنا أن نرى أن الحالة مستقرة الآن. ونود أن نثني على الفرنسيين، بصورة خاصة، ونشيد بهم، على العمل العاجل الذي أقدموا عليه بغية وضع حد للقتل والمعاناة اللذين يتعرض لهما الشعب الرواندي.

وعلى نفس المنوال، تود كمبوديا أن تناشد الفصائل المتناحرة في يوغوسلافيا السابقة أن توقف القتال بينها وتتعاون مع الأمم المتحدة. إن كمبوديا، طبعا، تعرف معرفة وثيقة الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في يوغوسلافيا السابقة، سعادة السيد ياسوشي أكاشي، وتعجب وتثق بالجهود التي يبذلها من أجل استعادة السلم والأمن لأهل تلك المنطقة المضطربة.

ومن منطلق تجربة كمبوديا أيضا في اتخاذ الانتخابات الديمقراطية حافزا للسلم، تود أن تهنئ شعب جنوب افريقيا والحكومة الديمقراطية الجديدة بقيادة الرئيس نيلسون مانديلا، على تحركها نحو تطبيع حياة الشعب وعلى عودة جنوب افريقيا إلى أحضان العالم.

إن كمبوديا تؤيد تأييدا كاملا إعلان جنيف المؤرخ ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٤ بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وتأمل في أن ينفذ الإعلان على نحو كامل وصادق. وكمبوديا تؤيد بشدة الرغبات الحميمة للشعب الكوري الذي لا بد أن يقود، في المستقبل غير البعيد، بلده الحبيب نحو إعادة التوحيد الكامل.

لقد رحبت كمبوديا بالمبادرة العادلة التي أقدم عليها المجتمع الدولي بشأن مسألة هايتي بغية تجنب إراقة الدماء والإشراف على الانتقال السلس إلى حكومة منتخبة بصورة ديمقراطية. وكمبوديا تناشد شعب هايتي أن يعمل نحو المصالحة الوطنية وتنمية بلده بقيادة الرئيس المنتخب ديمقراطيا، جان برتراند أريستيد.

إننا نصلي من أجل انتهاء أعمال القتل التي لا معنى لها في أفغانستان، حتى يتمكن شعب أفغانستان من استئناف حياته الطبيعية وإعادة بناء وتطوير دولته التي مزقتها الحرب.

إننا مسرورون لرؤية النتيجة السياسية في ايرلندا الشمالية، ونأمل في عودة السلم والسعادة قريبا إلى تلك البلاد الجميلة.

إن الحالة في الشرق الأوسط جعلتنا نشعر بفرح كبير. فاتفاق السلم بين إسرائيل والشعب الفلسطيني هو أكثر الأحداث التاريخية مدعاة للتشجيع في عصرنا.

والاتفاق الأخير بين إسرائيل والأردن هو قطعا الخطوة الصحيحة باتجاه السلم والأمن والاستقرار في تلك المنطقة. ونحن نشجع الآخرين على أن يحذوا هذا الحذو من أجل عالم يعمه السلم.

تقع كمبوديا في جنوب شرقي آسيا، في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وفيما نحن نتوجه نحو تحقيق التنمية والازدهار في المملكة، رحبنا بصداقة البلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا (أسيان) التي دعت كمبوديا للمرة الثانية أن تكون ضيفة خاصة في الاجتماع الوزاري السنوي السابع والعشرين الذي انعقد في بانكوك في تموز/يوليه ١٩٩٤. وكمبوديا تتطلع بحماس كبير إلى أن تصبح عضوا كامل العضوية في الرابطة. وسيسرنا أن نرى جميع البلدان الـ ١٠ في منطقتنا دون الإقليمية وقد انضمت يوما ما إلى أسرة الرابطة الكبيرة. وذلك سيكون خطوة إيجابية على طريق الوئام والأمن في ركننا من العالم. لقد فعلت رابطة أمم جنوب شرقي آسيا الشيء الكثير لكمبوديا خلال سنواتنا الصعبة، ولهذا نحن سنظل ممتنين إلى الأبد لأعضائها الستة المبجلين: اندونيسيا، وبروني، وتايلند، وسنغافورة، والفلبين، وماليزيا. كما ترحب كمبوديا بالتطورات الإيجابية المتمثلة في استمرار تطور الجماعة الاقتصادية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ. فإن كمبوديا تقدر أعظم التقدير إمكانية اتخاذ الإنجازات الاقتصادية لأكثر البلدان ازدهارا، في منطقتنا الأوسع، منطلقا للمزيد من النمو والسلم والاستقرار.

(تكلم بالفرنسية)

وبالاضافة الى الجهود المستمرة التي تبذلها السلطات الكمبودية لاعادة بناء بلدنا بعد الحرب

المشؤومة التي استمرت عشرين عاما، تتطلع كمبوديا أيضا الى العودة الى الانضمام الى المجتمع الدولي باعتبارها دولة يحكمها القانون.

إن سياسة الحياد والتعايش السلمي التي يحبذها صاحب الجلالة الملك نوردوم سيهانوك منذ فترة "سانغوم ريستر نيوم" - أي المجتمع الاشتراكي الشعبي - التي استمرت من الخمسينيات حتى السبعينيات، لا تزال تمثل مفتاح سياستنا الخارجية لتعزيز السلم والاستقرار في منطقة آسيا - المحيط الهادئ.

إن كمبوديا ملتزمة بالتنمية وبالسلم لتحقيق الرفاه لشعبنا. ونحن نرحب ترحيبا حارا بالنداء الهام الذي وجهه السيد كلينتون ، رئيس الولايات المتحدة، لإزالة الألغام الأرضية المضادة للأفراد في جميع أنحاء العالم، باعتبار ذلك شيئا ضروريا للتنمية وللسلام الدائم. إن شعبنا يحمل ندبات هذه الممارسات المميتة، والالتزام الصادق من جانب المجتمع الدولي من شأنه أن ينقذ أرواحا بريئة، أرواح رجال ونساء وأطفال في جميع أنحاء العالم. نود أن ننتهز هذه الفرصة لنشكر باخلاص جميع البلدان المانحة لإسهاماتها السخية للمركز الكمبودي لمكافحة الألغام.

إن عولمة السياسات الوطنية الاجتماعية - الثقافية لا يمكن أن تتحقق بتناسق الا اذا توفر التعاون الوثيق المخلص بين البلدان المصنعة والبلدان النامية. وهنا نود أن نحيي المجتمع الدولي لدعمه اللجنة الدولية لانقاذ معابد أنغكور وات، وعلى الأخص للعمل القيم الذي تقوم به منظمة اليونسكو والمدرسة الفرنسية لدراسات الشرق الأقصى. إن معابد أنغكور وات، وهي احدى عجائب الدنيا السبع، قد اعتبرت تراثا مشتركا للانسانية.

وتشعر كمبوديا بالقلق أيضا إزاء القضايا البيئية. وستوقع في باريس على الاتفاق الخاص بمكافحة التصحر.

وترحب كمبوديا بعقد المؤتمر العالمي للتنمية الاجتماعية، المقرر عقده في كوبنهاجن، والمؤتمر العالمي المعني بالمرأة، المقرر عقده في بيجينغ في العام المقبل. إننا نولي اهتماما خاصا لتنمية الموارد البشرية، وذلك بسبب آثارها على عملية تحقيق الاستقرار الاجتماعي. وكمبوديا ستشارك بشكل نشط في أعمال مؤتمري القمة هذين.

إن كمبوديا ترحب بالاحتفال بالذكرى الخمسين لانشاء الأمم المتحدة، وقد أنشأت بالفعل لجنة وطنية للمشاركة في مختلف المناسبات المقرر تنظيمها في العام المقبل.

قبل أن أختتم بياني، أود أن أعرب عن الامتنان الخالص للأمم المتحدة لوزع قوات حفظ السلم، وكمبوديا تنتهز هذه الفرصة لتبلغ المجتمع الدولي بأنها ستضع تحت تصرف هذه المنظمة قواتها الصغيرة لحفظ السلم.

وفي الختام، إن كمبوديا على اقتناعها بأن الدول الأعضاء ستستجيب لحالات الطوارئ وستفي بالتزاماتها. وكمبوديا ملتزمة رسميا بالامتثال لميثاق الأمم المتحدة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أعطي الكلمة الآن لوزير الشؤون الخارجية لأسبانيا، سعادة السيد خافيير سولانا.

السيد سولانا (اسبانيا) (ترجمة شفوية عن الأسبانية): سيادة الرئيس ، أود أن أنقل اليكم أحر التهاني بمناسبة انتخابكم لرئاسة هذه الجمعية، وأتمنى لكم نجاحا باهرا في أداء واجباتكم. إن أعضاء الجمعية العامة - بانتخابكم - يعترفون في شخص بلدكم، كوت ديفوار، بمشاركة افريقيا الحاسمة في أعمال المنظمة. وأنا واثق بأن الجمعية العامة ستواصل السير على طريق التوافق الذي رسم في الدورة الماضية تحت قيادة السفير أنسانالي، الذي أود أن أوجه اليه تحية حارة.

فضلا عن ذلك أود مرة أخرى أن أؤكد للسيد بطرس غالي - الذي شرفنا في شهر نيسان/ابريل الماضي بزيارته الرسمية لبلادي - تعاون السلطات الأسبانية الكامل في مساعدته في المهمة الصعبة التي يواجهها والمتمثلة في التصدي للتحديات المتزايدة التعقيد الماثلة أمام منظمتنا.

إن وزير الشؤون الخارجية لجمهورية المانيا الاتحادية طرح في بيانه نيابة عن الاتحاد الأوروبي آراءنا المشتركة في هذه المناقشة العامة. ويتجلى في هذه الآراء التقدم المحرز في سبيل انتهاج سياسة خارجية وأمنية موحدة، وذلك هدف رئيسي للاتحاد.

ونيابة عن وفد بلادي، أود الآن أن أتناول بعض المسائل بتفصيل أكثر.

إن التغيرات الرئيسية في النظام الدولي التي شهدناها في السنوات الأخيرة تتيح للأمم المتحدة فرصة عظيمة لتصبح أخيرا ملتقى لجميع جهود المجتمع الدولي للوفاء بالأهداف المشتركة الواردة في ميثاقها. على أن هذه التغيرات قد واجهت المنظمة كذلك بتحد من أعظم التحديات التي واجهتها في تاريخها كله. ولقد ساور البعض الشك في قدرة الأمم المتحدة الحقيقية على أن تسهم بشكل فعال في حل الصراعات العديدة التي بدأت أو اشتعلت من جديد على مدى السنوات القليلة الماضية.

بعد الصدمة الأولى، التي سببتها أزمات من قبيل الأزمة القائمة في يوغوسلافيا السابقة والصومال وأنغولا، ووجهنا بحالات مفزعة مثل الحالة في رواندا، حيث تبين للأسف أن وسائل المنظمة المحدودة غير كافية لتدارك محنة الملايين من البشر.

في الوقت نفسه، فإن الأمم المتحدة، المرهقة الموارد الى أقصى حد، تمر الآن بأزمة مالية لا يمكن علاجها إلا بتعاون الدول الأعضاء تعاونا ينم عن العزم الصادق الأكيد. ويقتضي ذلك أولا وقبل كل شيء سداد اشتراكاتها المالية في حينها، وهذا التزام صريح في الميثاق. وعندئذ فقط ستملك المنظمة الوسائل اللازمة لتحقيق أهدافها. ثم أن هذه الوسائل يجب أن تستخدم بأكثر الطرق فعالية.

والى جانب الجهود التي تبذل من أجل التجديد، الذي هو شيء تحقق بالفعل أو هو في طريقه الى التحقيق، يجب أن نقوم على أعلى المستويات، بإمعان النظر فيما إذا كنا على استعداد لتوفير الوسائل القانونية والمادية والمالية التي تحتاجها المنظمة حتي تفي بنجاح بالمطالب المتزايدة التي يضعها المجتمع الدولي على عاتقها. إن مصداقية الأمم المتحدة أصبحت الآن معرضة للخطر.

إن إصلاح مجلس الأمن أمر بالغ الأهمية والتعقيد، ويجب أن ينجز بواسطة عملية حوار متأنية تؤدي الى تحقيق تفاهم بشأنه بين جميع الدول الأعضاء.

وأسبانيا، التي كانت في العامين الماضيين عضوا غير دائم في مجلس الأمن، تؤكد مجددا موقفها المؤيد للقيام - دون تعجل لا داعي له - بتعديل تشكيل وأداء مجلس الأمن، على أساس معايير التمثيلية، والكفاءة والشفافية، وذلك لتحقيق الهدف النهائي المتمثل في تعزيز شرعية أعمال المجلس.

وأسبانيا، التي شاركت، وستشارك، بشكل نشط في اجتماعات الفريق العامل المخصص التابع لهذه الجمعية، تؤيد زيادة عضوية المجلس زيادة معقولة. وبهذا يتحقق وجود أكثر تواترا في مجلس الأمن لدول ذات ثقل ونفوذ نوعيين في العلاقات الدولية، دول تكون بالمثل قادرة على الاسهام إسهاما ملموسا في صيانة السلم والأمن الدوليين، وفي الوفاء بأهداف الأمم المتحدة الأخرى ويتوفر لديها الاستعداد اللازم لذلك. إن التشكيل الموسع للمجلس سيسهل أيضا التوزيع الجغرافي المنصف بين مختلف مناطق العالم.

إن الأحداث المروعة، مثل تلك التي وقعت في رواندا، تجعل من الضروري، بأكثر من أي وقت مضى، مواصلة تقوية الجهاز التشغيلي الذي لا غناء عنه لتنفيذ المهام الواسعة والمعقدة بشكل متزايد التي يوكلها مجلس الأمن لعمليات حفظ السلام.

فأولا وقبل كل شيء، يجب أن نزيد من تحسين آليات الادارة والمراقبة هنا في نيويورك. لقد بذلت الأمانة العامة بالفعل جهدا كبيرا لتعزيز إدارة عمليات حفظ السلام باضافة مركز لمراقبة العمليات، وتوسيع مكتب المستشار العسكري وتدعيم وحدة التخطيط.

ثانيا، بغية التعجيل بالبدء الفعلي للعمليات ، يجب تنفيذ الأحكام المتصلة بالترتيبات الاحتياطية لحفظ السلم. واسبانيا على استعداد لأن تشارك في هذه الآلية، التي ينبغي توسيع نطاقها بحيث تشمل عناصر الشرطة التي تؤدي دورها ضمن عمليات حفظ السلم، بالاضافة الى المعدات المتصلة بالنقل والسوقيات بصورة عامة.

ثالثا، من الأهمية بمكان مواجهة المسائل المتعلقة بسلامة الأفراد العاملين في عمليات حفظ السلم. وقد منيت قوات الأمم المتحدة والافراد الذين يعملون في مجال المساعدة الانسانية باصابات عديدة، وكان من بينهم مواطنون أسبان ضحوا بحياتهم في خدمة السلم.

إن إنشاء لجنة مخصصة لموضوع سلامة وأمن أفراد الأمم المتحدة والأفراد المتصلين بها، وخصوصا اولئك الذين يشاركون في عمليات حفظ السلم، كان خطوة في الاتجاه السليم، ويحدونا الأمل بأن يتم اعتماد مشروع الاتفاقية الدولية المتعلقة بهذا الموضوع.

وعلى الرغم من الجهود المتواصلة التي يبذلها المجتمع الدولي والعديد من القوى السياسية في المنطقة، فإن السلام لم يتحقق بعد في ربوع البلقان. فمن الصحيح أن هناك تطورات حدثت تعطينا مدعاة للأمل فقد شهدنا تماسكا دوليا جديدا لا بد من الحفاظ عليه مهما كان الثمن. وحدث تقارب بين الكروات والمسلمين، أدى الى إبرام اتفاقات تتعلق بالاتحاد. ويسعدني أن اؤكد على الدور الهام الذي يضطلع به الاتحاد الاوروبي في بلدة موستار للاسهام في هذه العملية، وتشارك اسبانيا بنشاط في هذا الجهد؛ فالفرقة الاسبانية العاملة في قوة الأمم المتحدة للحماية تضطلع بمهامها في هذه المنطقة.

ونحن نرحب بإنشاء المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن ارتكاب انتهاكات خطيرة للقانون الانساني الدولي في اقليم يوغوسلافيا السابقة. وإننا لعلى ثقة بأن الخبرة التي ستكتسبها هذه المحكمة المخصصة ستكون حافزا للجمعية العامة للنظر بعين الموافقة في النظام الأساسي المقترح للمحكمة الجنائية الدولية الذي صاغته لجنة القانون الدولي، وهذه الفكرة - التي ليست جديدة - فكرة جديرة بأن تؤتي ثمارها في وقت قريب جدا.

وترحب اسبانيا بعملية التحول السياسي والاقتصادي التي تمر بها حاليا بلدان اوروبا الوسطى والشرقية. وإن انضمام هذه البلدان في المستقبل للاتحاد الأوروبي واندماجها التدريجي في آليات الأمن الخاصة بالقارة سيسهمان في استقرار أوروبا.

ونشهد ايضا تحركات هامة باتجاه الديمقراطية واقتصاد السوق الحر في الاتحاد الروسي وفي الدول الاخرى التي بزغت عقب تفكك الاتحاد السوفياتي السابق. وتؤيد اسبانيا هذه التغيرات، لأن نجاحها سيسهم ليس فقط في تعزيز الأمن في أوروبا وإنما أيضا في تعزيز السلم العالمي.

ومجتمع الدول الأمريكية الأيبيرية قد تزود بمحفل سياسي بالغ الأهمية. وفي هذا العام أعرب هذا المحفل مرة اخرى في كارتاخينا بكولومبيا عن ارتياحه للتقدم المحرز على طريق الديمقراطية والتحديث الاقتصادي.

وحيثما لا تزال تنشط الصراعات كما هو الحال في غواتيمالا، نرى عملية تفاوض تنهض بها الأمم المتحدة وتجري تحت رعايتها، بمساعدة "فريق الأصدقاء". وإن حكومة غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي منخرطان كلاهما تماما في هذه العملية، وذلك بهدف نهائي يتمثل في تحقيق المصالحة الوطنية والاحترام الكامل لحقوق الانسان والحريات الأساسية.

أما الحالة الدقيقة في كوبا فإنها تقتضي بذل جهد اضافي لتعزيز الحوار والتعاون من أجل أن يصبح بالامكان دمج كوبا، حكومة وشعبا، بصورة نهائية في التيار الديمقراطي الذي يتدفق عبر القارة في الوقت الراهن. فالحوار لا بد منه. وينبغي التشجيع على التوصل الى حلول مبتكرة فيما بين الكوبيين، دون استبعاد أحد منهم، وذلك بهدف إتاحة امكانيات ديمقراطية جديدة للتحول السلمي، مع الاحترام التام لحقوق الانسان والسيادة الوطنية والحريات الأساسية. وإن حكومة اسبانيا، التي ما زالت تعارض الحظر المفروض تلاحظ بارتياح المحادثات التي تجري بين واشنطن وكوبا، حيث يمكن معالجة هذه المسائل.

وتتابع حكومة اسبانيا باهتمام الوضع في هايتي، وذلك استهدافا للتنفيذ التام لقراري مجلس الأمن ٩١٧ (١٩٩٤) و ٩٤٠ (١٩٩٤) اللذين يطالبان بعودة الرئيس المنتخب شرعيا من جانب الشعب الهايتي. ويتعين على المجتمع الدولي أن يركز جهوده على إعادة تعمير البلاد، وذلك لإرساء الديمقراطية على أسس وطيدة تكفل حكم القانون وفقا للدستور واحترام حقوق الانسان.

وتولي اسبانيا أهمية خاصة لقيام عملية حوار وتعاون جديدة في منطقة البحر المتوسط تسمح بمعالجة الاختلافات الاقتصادية والديمغرافية والثقافية الموجودة في المنطقة وبتحقيق السلم والرخاء في ربوعها.

إن بلادي تربطها أواصر خاصة من الصداقة والتعاون مع بلدان المغرب وهي تحاول جاهدة تقديم

مساهمة عملية في التغلب على المشكلات القائمة في تلك المنطقة، التي تحظى بأولوية كبرى لدى اسبانيا.

وترى حكومة اسبانيا أن حل مشكلة الصحراء الغربية يكمن في إجراء استفتاء بشأن تقرير المصير وتوفير كل الضمانات الدولية المناسبة. وتعرب حكومة بلادي مرة اخرى عن دعمها للأمين العام ولممثله الخاص في جهودهما لضمان التقدم في تنفيذ خطة التسوية التي قبلها الأطراف والقيام بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بتهيئة الظروف اللازمة لعقد الاستفتاء القادم الذي أشرت اليه من قبل.

لقد اعربت حكومة اسبانيا في مناسبات عديدة عن ارتياحها العميق إزاء التقدم المحرز في عملية السلام في الشرق الأوسط، التي بدأت في مؤتمر مدريد. وبفضل تصميم وشجاعة الأطراف المعنية، شهد العام ١٩٩٤ تحقيق انجازات هامة على طريق السلم والتفاهم. وقد أيدت اسبانيا على الدوام تحقيق سلم دائم وشامل، بناء على قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). وهي تحث جميع الأطراف وجميع دول المنطقة على العمل، بناء على رفضها الواضح والاجماعي للعنف واستخدام القوة على تنسيق جميع الجهود الضرورية لتحقيق الأهداف المنشودة المتمثلة في السلم والتنمية.

وهذا العام، شهدنا أحداثا ذات أهمية كبيرة في أفريقيا جنوب الصحراء، وبعضها انطوى على دلائل تشير الى أمل واضح، في حين أن احداثا اخرى - مثل مأساة رواندا والصعوبات التي تكتنف عملية السلم في الصومال دللت على هشاشة هياكل القارة.

وقد افزعنا ما يجري في رواندا. وشهدنا أهوال الحرب الأهلية بشعور من المرارة بل حتى بشعور من العجز. وبالرغم من الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي، والتي تشارك فيها بلادي بنشاط، لا يبدو أن هناك أي حل في الغد القريب للأزمة أو المشكلة الناشئة عن وجود ملايين من المشردين واللاجئين - وهي مشكلة تترك بالاضافة الى ذلك آثارا خطيرة على استقرار البلدان المجاورة.

إن المسؤولين عن ارتكاب الفظائع، بما فيها عمليات الإبادة الجماعية المرتكبة في رواندا، يجب تقديمهم جميعا الى العدالة. ولذلك فإن اسبانيا تؤيد العمل الذي تضطلع به لجنة الخبراء المنشأة بمقتضى قرار مجلس الأمن ٩٣٥ (١٩٩٤)، التي عززناها وشاركنا في انشائها على نحو نشط، فضلا عن عمل المفوض السامي لحقوق الانسان والمقرر الخاص لرواندا. إن هذه الأحداث بالغة الخطورة ويجب أن نستجيب لها استجابة قانونية على سبيل الاستعجال بإنشاء اختصاص قضائي لرواندا، على غرار المحكمة التي انشئت من قبل للتصدي للجرائم المرتكبة في يوغوسلافيا السابقة.

وكانت جنوب افريقيا هي الوجه الآخر المشرق. وإننا لنشعر بالرضى إزاء عودتها الى صفوف الجمعية العامة كعضو كامل العضوية في الأمم المتحدة، بعد زوال نظام الفصل العنصري الآن وتنصيب حكومة ديمقراطية لا عرقية.

وفي الجنوب الافريقي، نحن نتابع كذلك بأشد الاهتمام العمليات الهادفة الى تحقيق السلم في أنغولا وموزامبيق لما لها من أهمية. ويحدونا الأمل في أن تتوصل الحكومة الأنغولية و "يونيتا" قريبا الى إبرام اتفاق للسلم الدائم يضع نهاية لعقود من المعاناة. كما يحدونا الأمل أن تؤدي الانتخابات القادمة في موزامبيق الى تعزيز المصالحة الوطنية. وسوف تسهم اسبانيا في إجراء هذه الانتخابات على نحو سلمي وديمقراطي بإيفادها مراقبين لهذا الغرض.

إن إنهاء استعمار جبل طارق هدف يحظى بأولوية لدى الحكومة الاسبانية. وقد أرست الجمعية العامة بوضوح المبدأ القاضي بأن إنهاء استعمار جبل طارق ليس قضية تقرير مصير وإنما هو استعادة للوحدة الاقليمية لاسبانيا. وأود هنا أن اؤكد مجددا على العزم الراسخ للحكومة الاسبانية في الاستمرار بعملية التفاوض مع حكومة المملكة المتحدة، بروح بناءة وعلى أساس إعلان بروكسل المؤرخ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤، مع المراعاة الواجبة للمصالح المشروعة للسكان. وتعرب حكومة اسبانيا عن وطيد أملها بأن تضع هذه المفاوضات حدا لهذه الحالة الاستعمارية المتنافية مع العصر.

إن نزع السلاح وتحديد الأسلحة عاملان أساسيان في صون السلم والأمن الدوليين. وبناء على ذلك، اعتمدت اسبانيا، أثناء هذه السنة، حظرا اختياريا فرديا على تصدير الألغام البرية المضادة للأفراد،

وصدقت على اتفاقية عام ١٩٨٠ لحظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، وكانت من أولى الدول التي صدقت على اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية. وهي تؤيد تمديد معاهدة عدم الانتشار إلى أجل غير مسمى وبلا شروط كما تؤيد الإبرام المبكر لمعاهدة لحظر التجارب النووية.

وفضلا عن ذلك، تأمل اسبانيا أن يتسنى التوصل عما قريب إلى قرار نهائي بشأن توسيع عضوية نزع السلاح بما يتيح المشاركة الكاملة لبلدان، مثل اسبانيا، أبدت لسنوات عديدة التزامها التام بأعمال المؤتمر.

إن الصلة الوثيقة القائمة بين السلم والتنمية تتجلى بصورة خاصة في التقرير المتعلق بخطة التنمية، الذي قدمه الأمين العام في أيار/مايو الماضي. وأود أن أعرب عن ارتياحي لنشر هذا التقرير. إننا نتشاطر النهج الذي عرضه الأمين العام، والذي يقوم على المبدأ القائل بأن التنمية حق أساسي، وأنها أقوى وأرسخ أساس للسلم. ونرحب بفكرة تحديد الأبعاد الرئيسية الخمسة للتنمية على النحو الوارد في الخطة - أي السلم باعتباره الدعامة الأساسية، والاقتصاد كقوة دافعة للتقدم، والبيئة كأساس للاستمرارية، والعدالة كعماد للمجتمع، والديمقراطية كضمان للحكم الصالح.

وعلينا الآن أن نقرر ما هي الإجراءات المطلوبة لتنفيذ الخطة، ونصوغ توصيات محددة على أساس أن التنمية لا يمكن اختزالها إلى مجرد بُعد اقتصادي، بل يجب بالأحرى النظر إليها من زواياها السياسية والثقافية والبيئية والاجتماعية والإنسانية. وبهذا النهج الشامل وحده يمكننا أن نعالج أوجه الإجحاف العميق والمشاكل الخطيرة التي تعاني منها البلدان النامية.

وعلاوة على ذلك، ينبغي استخدام الموارد المالية المكرسة لهذا الغرض بطريقة أكثر رشدا وكفاءة. وتحقيقا لهذا يجب أن نواصل إعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في المنظمة، وفي كامل منظومة الأمم المتحدة، وذلك، على وجه الخصوص، بزيادة تعزيز الدور التنسيقي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وفي الأنشطة الرامية إلى تعزيز التنمية ينبغي دائما أخذ حماية البيئة بعين الاعتبار. واعتبارا من العام المقبل ستشارك اسبانيا في أعمال لجنة التنمية المستدامة التي تناولت لأول مرة، في دورتها الأخيرة، مسألة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ والاتفاقات الأخرى التي تم التوصل إليها في قمة ريو.

إن المؤتمرات العالمية التي تعقدها الأمم المتحدة تؤدي دورا بارزا في إيجاد توافق عالمي في الآراء بشأن التنمية. وبرنامج العمل الذي اعتمده في القاهرة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية يمهد الطريق لسياسة ديمغرافية جديدة، ويجعل المرأة محور كل سياسة سكانية. كما أن الدور الأساسي الذي تضطلع به المرأة في التنمية سيجري إبرازه أيضا أثناء المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، الذي سيعقد في بيجينغ في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥.

ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي سيعقد في كوبنهاغن في آذار/مارس ١٩٩٥، لا بد أن يوجهنا بالمثل إلى طريق جديد لمواجهة المشاكل الاجتماعية في العالم، على أساس المبدأ القائل بأن الإنسان ينبغي أن يكون لب التنمية وهدفها النهائي.

لا يمكن لأحد أن يشك في أهمية حماية حقوق الإنسان وتعزيزها والدفاع عنها، باعتبارها مهام أساسية للدول الأعضاء وللأمم المتحدة على حد سواء. فالتعصب والظلم بجميع أشكاله، وانتهاكات الحقوق الأساسية، أمور مازالت تعرض للخطر أرواح وحرية وسلامة ملايين البشر. ولاستئصال هذه الشرور، يجب أن نحترم الالتزامات المتعهد بها في مؤتمر فيينا العالمي المعني بحقوق الإنسان، وأن تضاعف جهودنا من أجل إعمال مبادئ معترف بها عالميا ولكنها لا تلقى الاحترام الفعلي في جميع أنحاء العالم.

أما مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، وهو المنصب الذي أنشأته هذه الجمعية في العام الماضي، وشغله لأول مرة السفير أيالا لاسو، فيجب تكمينه من تأدية واجباته على النحو الصحيح. وتحقيقا لهذه الغاية، من الأساسي أن توفر له الوسائل الكافية في الميزانية، والعدد الكافي من الموظفين، فضلا عن الدعم والتعاون من جميع الدول الأعضاء. وهذا القول يصدق أيضا على مركز حقوق الإنسان.

في عام ١٩٩٥ سنحتفل بالعيد الخمسيني لإنشاء الأمم المتحدة، وسيوفر هذا فرصة للتأمل في منجزات المنظمة - وهي منجزات لا يستهان بها - وفي

التحديات التي تواجهها. إننا نعيش في مجتمع دولي متزايد التعقد والدينامية، مجتمع لم يعد بالأمكان فيه الفصل التام بين القضايا الوطنية والقضايا الدولية، ولا تقسيم مهام المنظمة إلى أقسام منفصلة مُحكمة على نفسها. فالتنمية الكاملة للجنس البشري لا يمكن تحقيقها إلا إذا أخذت في الحسبان جوانبها المتعددة المتكاملة والمترابطة. والسبيل إلى عالم أفضل تواصل فيه الأمم المتحدة الاضطلاع بدور أساسي، يجب أن تسير فيه كل شعوب العالم يدا بيد، كما يذكرنا شعار الاحتفال بالعيد الخمسيني. وهذا هو أيضا الاقتناع الراسخ لحكومة اسبانيا وشعبها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): المتكلم التالي هو وزير خارجية مصر، سعادة السيد عمرو موسى. وأدعوه إلى الإدلاء ببيانه.

السيد موسى (مصر): السيد الرئيس، يسعدني أن أستهل كلمتي بتهنئتكم، أيها الأخ الوزير عمارة عيسى، بمناسبة انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة، وتهنئة بلدكم الشقيق، كوت ديفوار التي تربطها بمصر وشائج الصداقة والتعاون. كما أنتهز الفرصة لأشيد بالرئاسة الحكيمة لسلفكم السفير انسانالي ممثل غيانا.

ولا يفوتني أن أتقدم بتحية خاصة إلى الدكتور بطرس بطرس غالي، الذي يدير بحنكته المعروفة أعمال المنظمة باقتدار، وسط أنواء السياسة والتحولات الدولية المتسارعة، وفي مواجهة التوقعات المتزايدة تجاه الدور الذي يمكن للأمم المتحدة أن تضطلع به في عالم اليوم والغد.

عقد بالقاهرة في أوائل الشهر الحالي المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. ونشعر في مصر بارتياح كبير أن انتهى المؤتمر إلى برنامج عمل يتناول مسائل السكان من منظوريها الإنمائي والثقافي على قاعدة من الفهم العميق للأبعاد المختلفة لهذه المشكلة.

ولا شك أن الضجة التي صاحبت هذا المؤتمر كان لها ما يبررها، حيث دافع البعض - وبحق - عن ضرورة أن يؤخذ في الاعتبار أن هناك ثقافات تختلف في نظرتها، ولا مبرر مطلقا لأن يفرض على أي منها نمط من الحياة لا تقره، أو فكر لا تستسيغه، أو ممارسات لا تقبلها، بالإضافة إلى ضرورة احترام الديانات كلها وما تنادي من فضائل، وتقدمه من أطر لتنظيم حياة الأفراد والأمم.

ومن المهم هنا أن أشير إلى المؤتمرات المتتالية التي تعقد في حقبة التسعينات هذه، والتي تعالج النواحي الاجتماعية من التنمية. وفي هذا فإن اهتمام الدول النامية، بل اهتمام المجتمعات العالمية كافة، يجدر أن ينصب من الآن فصاعدا على علاج هذه النواحي، وهو ما تتطلع إليه شعوب العالم، بل تستحقه، بعد أعوام طويلة من صراع عالمي أدى إلى تقلصات اجتماعية واقتصادية سببت تخلفا ومعاناة ضخمة لملايين البشر.

وإذا كنا نؤكد تركيزنا على هذا التوجه المتعلق بالتنمية الاجتماعية وعالميتها، فإن دور الأمم المتحدة فيها هام للغاية، ولا شك أن ريادتها للمؤتمرات الدولية المتوجهة إلى هذا الهدف يدعم من تعزيز دور المنظمة في رسم عالم الغد الذي يجب أن يستند إلى تنمية عادلة وأمن جماعي واستقرار اجتماعي.

لقد تعمدت أن أبدأ كلمتي هذا العام بهذا البعد الاجتماعي لأؤكد خطا جديدا ووعيا متجددا بهذا الجانب الهام من العلاقات الدولية، وأدعو الجميع إلى إعطائه أولوية فقدها هذا البعد في خضم الحرب الباردة والصراعات الدولية مما أثر بالسلب ليس فقط في حجب أولولية العمل الاجتماعي بل في مستوى العمل الدولي في إطاره والوعي العالمي بأهميته وآثاره.

ولقد أطلقت مصر - من خلال الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين - الدعوة إلى عقد اجتماعي عالمي جديد، تسهم في صياغته مختلف ثقافات العالم وحضاراته ومجتمعاته ليمثل صمام الأمان للمجتمع الدولي المعاصر والقادم.

إن بلورة هذه الرؤية تتطلب - أولا - خلق تربة اجتماعية دولية ملائمة تستمد جذورها من الخصائص المتمايزة للمجتمعات الإنسانية لتثري بها مسيرة تطور التراث الإنساني، في ظل مفهوم يحترم تكامل الحضارات وتفاعلها.

كانت مصر من منطلق وعيها بحركة التاريخ أول من بذر بذور السلام في الشرق الأوسط، وهي عازمة على الاستمرار في معاونة الأطراف كافة على تخطي

العقبات التي تتعثر عليها مفاوضاتهم وفي العمل على إرساء أوضاع جديدة عادلة وآمنة في منطقة الشرق الأوسط.

ولعلكم تذكرون أنني في العام الماضي، دعوت - باسم مصر - دول الشرق الأوسط وشعوبها إلى استباق الزمن والتأمل في مصير علاقاتنا في مرحلة ما بعد تسوية النزاع العربي الإسرائيلي. واستندت دعوتي إلى اقتناع مصري عميق بأن الضمانة الوحيدة لاستمرار السلام واستقراره في الشرق الأوسط إنما ترتبط عضويا بمدى النجاح في صياغة ونسج أسس علاقة جديدة بين دول المنطقة، تستند إلى رؤية مثلثة الأضلاع، تتكامل وتتشابك حول ركائز ثلاث: أولها التسوية السياسية. وثانيها التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وثالثها الأمن الإقليمي وضبط التسلح.

وسوف أتناول كلا من هذه الركائز في إطار طرح رؤية خاصة بشرق أوسط جديد، رؤية تمتد لتنسج صورة لمنطقة تتفجر فيها الطاقات الخلاقة، في ظل جو من الأمن والاستقرار والشعور بالثقة في المستقبل.

أولا، التسوية السياسية: اجتمعنا هنا في العام الماضي بعد أيام من توقيع الاتفاق التاريخي بين الرئيس عرفات ورئيس الوزراء رابين في ايلول/سبتمبر ١٩٩٣، والذي تم بمقتضاه الاعتراف المتبادل بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني، والاتفاق على إعلان المبادئ الخاص بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت، وشاب موجة التفاؤل التي سادت آنذاك مسحة من الحذر المعتاد، إلى أن كان يوم ٤ أيار/مايو ١٩٩٤ في القاهرة حيث تم توقيع الاتفاق التنفيذي لإعلان المبادئ، في خطوة هامة على درب السلام الممتد لتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الوطنية المشروعة.

وقد اختزل مشهد الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات وهو يدخل غزة في أول تموز/يوليه ١٩٩٤ شريطا طويلا من تضحيات الشعب الفلسطيني وصموده اللذين اكتسب بهما تأييد وتعاطف مختلف الشعوب، وكانت هذه العودة أول ثمرة لخيار السلام الذي ارتضاه الشعب الفلسطيني، ليضيف إليه رصيدا من الاحترام الدولي لموقف مسؤول وقرار شجاع في تلك المرحلة التاريخية الهامة من نضاله الطويل.

واسمحوا لي هنا أن أوجه من هذا المنبر تحية تقدير إلى دعاة السلام من الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي على حد سواء.

وفي نفس الوقت، أطالب الجانبين بالاستمرار في رعاية السلام حتى يشتد عوده وتقوى شوكته، وأطالبهم بالتنفيذ السريع لإجراءات ملموسة جديدة تُشعر الشعب الفلسطيني المحتل في الضفة الغربية أن عائد السلام يسود جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧.

ومن أهم تلك الخطوات تخفيف وطأة الاحتلال والمعاناة اليومية للشعب الفلسطيني، وإجراء انتخابات فلسطينية في كافة تلك الأراضي، لنتحرك من الخطوة الأولى - غزة وأريحا - نحو ما يحقق لهذا الشعب ممارسة حقوقه السياسية الكاملة في إطار من تقرير المصير، وهو الأسلوب الحقيقي للتوصل إلى الحل النهائي لهذا النزاع. كما أناشدهم أيضا وبنفس القوة أن يواجهوا أعمال العنف وممارسات الإرهاب بكل حزم وصلابة، لنوفر الأمان للجميع ونضمن النصر للسلام.

لقد باركت مصر التقدم المحرز على المسار الأردني - الإسرائيلي، ولا شك أن الاتفاق الموقع بين الدولتين في ٢٥ تموز/يوليه الماضي لإنهاء حالة الحرب بينهما يعتبر من العلامات الإيجابية في مسيرة السلام، ومصر إذ ترحب بهذه الخطوة لتثق في أن هذا الزخم المتنامي سوف يساعد، وفي القريب، على إحراز تقدم ملموس على المسارين السوري واللبناني على أساس الانسحاب الشامل من الأراضي المحتلة في كل منهما.

ثانيا، التنمية الاقتصادية: تكفي نظرة فاحصة للوضع في الشرق الأوسط لإدراك مدى الارتباط العضوي بين السلام والتنمية في تلك المنطقة المحورية للسلم والأمن الدوليين.

إن وضع لبنات التطور الاقتصادي والاجتماعي لدول المنطقة يشكل تطورا لا بد منه، وبغيره يصبح السلام بلا معنى ولا هدف بعيد، وفي ذلك فإن عملية التطور لا يمكن أن تنجح إلا في إطار خطط متوازنة ومدروسة تأخذ في الاعتبار مصالح الأطراف كافة.

وهنا فالآمال كبيرة والآفاق واسعة، ولكن لا مجال فيها لسيطرة اقتصاد على آخر بل المجال متسع لعملية

شاملة إنتاجا وتسويقا لما يمكن لكل مجتمع أن يقدمه وأن يجيد فيه، ومصر التي تمر الآن بمرحلة إصلاح اقتصادي جذري يحقق لتجارتها وصناعاتها وقطاعها الخاص انطلاقة كبيرة، يمكن أن تلعب دورا رائدا في قيادة عملية التنمية الإقليمية، تحقق للاقتصاد الإقليمي نقلة نوعية كبيرة، حتى تكتمل صورة الشرق الأوسط كمنطقة جذب سياحي نشيط، وتفاعل تجاري واسع، واستيعاب استثماري فعال، مع قدرة إنتاجية متقدمة. إننا نرشح الشرق الأوسط ليكون مهدا لنمور اقتصادية جديدة.

إن ما تأمل فيه مصر وتطرحه ليس فرصة أو فرصا للكسب السريع، بل إطارا اقتصاديا متقدما يمكن أن يشكل إضافة هامة في تغيير مناخ الشرق الأوسط وتشكيل قدرته للإسهام في التفاعل الاقتصادي العالمي المتطور.

ثالثا، الأمن الإقليمي وضبط التسلح: إن السلام الكامل بمفهومه الواسع لن يستقيم في الشرق الأوسط إلا إذا غيرنا من مفاهيمنا القديمة وليدة سنوات الحرب والعداء، ومجملها أن الأمن يمكن أن يتعزز بتكديس السلاح أو بحيازة أسلحة الدمار الشامل.

إن سباق التسلح الذي ساد المنطقة على مدى العقود الماضية، والذي تسارعت خطاه في ظل مناخ الشك والتحفز، لا بد وأن يتم ترويضه ليتواءم مع الأوضاع الجديدة في المنطقة.

وتعتقد مصر أن السلام في الشرق الأوسط يلزم تدعيمه باتخاذ إجراءات للحد من التسلح أولها: تخفيض مستويات التسلح.

فقد أثبتت تجارب المنطقة أن ارتفاع مستويات التسلح لدى أي دولة، كما أو كيفا، لم يشكل رادعا ولا وفر أمنا. وإذا كانت هذه التجارب سببا كافيا لاعادة تقييم سياساتنا في هذا المجال، فإن الانجازات السياسية التي وضعتنا، وبثقة، على طريق السلام في المنطقة تجعلنا نتساءل عن حكمة تصعيد التسلح تحت مظلة السلام.

وإذا كان أول هذه الشروط هو تخفيض مستويات التسلح، فإن ثانيها هو أهمية تحقيق توازن أمني أفضل بين دول المنطقة. إن شرقا أوسط جديدا مستقرا لا يتحقق الا إذا رفضنا مفاهيم التفوق العسكري، واتفقنا على اخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل. إن استمرار هذه المفاهيم من شأنه أن يهدد الفرصة القائمة بالفعل للوصول الى شرق أوسط مختلف، لأن أي خلل في التوازنات الأمنية لابد وأن يولد شكوكا تعود بالمنطقة الى تنافس فسباق فنزاع. وثالثها، أن تتسم إجراءات نزع السلاح الإقليمية بالمساواة والشمولية. فإذا كنا نسعى الى علاقات طبيعية بين الأطراف فعلينا أن نراعي في مجال الأمن ونزع السلاح، أن تتساوى التزامات دول المنطقة. فلا يمكن القبول، واكرر لا يمكن القبول، بوضع متميز أو استثنائي لطرف دون الآخرين، والا ظهرت شروخ خطيرة في الأساس الذي نضعه قد تمتد وتتسع لتؤثر في البنيان كله.

من هذا المنطلق كانت مبادرة مصر، التي أطلقها الرئيس حسني مبارك في نيسان/ابريل ١٩٩٠ مقترحا إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، تطبيقا لمفاهيم المرحلة الدولية الجديدة على المستوى الإقليمي، وامتدادا طبيعيا لدعوة مصر منذ عام ١٩٧٤ لإنشاء منطقة منزوعة السلاح النووي في الشرق الأوسط.

وإعمالا لذلك تدعو مصر بكل اصرار الى الانضمام الإقليمي الكامل الى معاهدة عدم الإنتشار النووي، وقبول تطبيق نظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، الأمر الذي إن تم سيشكل خطوة رئيسية تدفع بجهود السلام والمصالحة في الشرق الأوسط الى آفاق جديدة، وتمنع حدوث انتكاسات في العلاقات الإقليمية في المستقبل. وتعلق مصر أهمية كبيرة على سرعة قيام اسرائيل بهذه الخطوة، خاصة ونحن نقترب من موعد انعقاد مؤتمر مراجعة ومد العمل بمعاهدة عدم الانتشار النووي في عام ١٩٩٥، والا سينتهي مد سريان المعاهدة - التي ترمي الى تحقيق منع الانتشار النووي - الى تكريس لواقع عكسي، غير متوازن ولا سليم، يتنافى مع مبدأ العالمية ويعتبر استثناء خاصا عليه، وهو وضع غريب لن نقبله.

إني أنتهز هذه المناسبة لأناشد اسرائيل أن تستجيب لهذه الدعوة الجادة غاية الجدية، والتي تحمي المنطقة من ويلات سباق تسلح نحن جميعا في غنى عنه، وهي خطوة تساعد على دعم الأمن الإقليمي. لابد أن يولد في عصر السلام فكر جديد، ينظر الى شروط تحقيق الأمن من منظور علاقات

السلم الجديدة، بدلا من الاعتبارات التي كانت تحكمها في إطار منطلقات النزاع الإقليمي. كما لابد لاسرائيل أن تساير الفكر العالمي لا أن تخرج عنه، والفكر العالمي يدعو الى عالمية معاهدة عدم الإنتشار، ونحن نصر على ذلك الاصرار كله، تجنبا لسباق في هذا المجال الخطير.

لا يسعني ونحن نناقش قضايا العالم ومشاكله إلا أن أشير الى بعض الأوضاع الأخرى في منطقتنا بمشاكلها وآلامها. فاليمن الشقيق يضمد جراحه بعد شقاق واقتتال. وكلنا أمل في أن تتسع الصدور لمصالحة وطنية تتفق وقيم الشعب اليمني، وبما يسمح بتأكيد مسيرته نحو التنمية والازدهار.

وفي العراق مأساة يعانيها الشعب العراقي الشقيق الذي نترقب معه اليوم الذي تنتهي فيه معاناته، وهو ما يتطلب أن تستجيب الحكومة في العراق لمتطلبات الشرعية الدولية بالاعتراف الرسمي الواضح والقاطع بكيان وسيادة دولة الكويت وسلامة أراضيها واستقلالها السياسي.

ولا يفوتني وأنا أتحدث عن هذه المنطقة أن أدعو إيران لمد يد حسن الجوار الى أشقائها من العرب، ولابد في هذا من العمل الجدي لحل مشكلة الجزر العربية في الخليج، كبادرة طيبة نحو علاقات تستلزم حوارا إيجابيا يشمل التوجهات السياسية التي تسبب قلقا في مختلف أنحاء المنطقة.

وإذا انتقلت الى منطقة الجوار المباشر لمصر، يمكنني القول بأن ليبيا الآن لديها الارادة السياسية الواضحة لوضع حد لأزمة لوكربي عن طريق محاكمة المتهمين، والعمل على التوصل الى حلول عملية في إطار تنفيذ قرارات مجلس الأمن. وهنا يجب القول أن النظرة الموضوعية للمشكلة تؤكد أهمية احترام الشرعية الدولية، باعتبار أن محاكمة المتهمين بجريمة دولية أمر ضروري، وكلما أسرعنا في ذلك كلما كان ذلك أفضل لمسيرة العدالة.

وفي هذا النطاق نفسه، لا يمكن لمصر أن تتحدث عن الجوار دون أن تتحدث عن السودان الذي تربطنا به أواصر ذات طابع خاص منذ مهد التاريخ. والسودان اليوم يعاني من تحد لسيادته في جنوبه، وعرقلة لتنميته ورخاء شعبه. وفي الحالتين تقف مصر بكل قوة ووضوح الى جانب وحدة السودان وسلامة أراضيه، إذ لا يمكن أن نقبل تمزيقا أو تقسيما لهذا البلد. كما تقف مصر بنفس القوة ونفس الوضوح الى جانب حق شعب السودان في حياة مطمئنه مستقرة تستشرف آفاق المستقبل في إطار ما عرف عن السودان في كل ماضيه من تسامح بين كافة ابنائه وعلاقات طيبة مع كافة جيرانه واخوانه. ولا شك أن إتباع السودان لسياسة تضمن كل ذلك سوف يغير من وجه العلاقات المتوترة التي تشوب هذه المنقطة.

خلال فترة رئاسة مصر لمنظمة الوحدة الافريقية التي انتهت في شهر حزيران/يونيه الماضي شهدت افريقيا تحقيق عدد من الانجازات، أهمها إقامة آلية منع وادارة وحل النزاعات الافريقية، وهو تطور يضيف الى الجهد الدولي في هذا الصدد، ويكمل دور الأمم المتحدة في إطار مبادئ الميثاق وأهدافه.

كذلك شهدت نفس الفترة دخول الاتفاقية المنشئة للجماعة الاقتصادية الافريقية حيز التنفيذ، مما يمثل خطوة هامة نحو تحقيق التكامل الاقتصادي في افريقيا لمواجهة ما قد ينتج عن التطورات الاقتصادية الدولية من آثار ليست كلها في صالح الدول الافريقية. وأضيف هنا أننا في افريقيا نتوجه بلا جدية نحو دراسة الوضع الاجتماعي والاقتصادي في القارة من منطلق وعينا بأولوية هذه المشكلة بالنسبة للمجتمع الافريقي حاليا للأجيال القادمة، وهو ما سوف يكون موضع اجتماع خاص لوزراء الخارجية الأفارقة يعقد في القاهرة قريبا.

إلا أن نصيب القارة الافريقية من المآسي الإنسانية كان وافرا، على نحو ما بينته الأحداث المفجعة التي دارت في بوروندي ورواندا ومن قبلهما في الصومال. وفي الوقت الذي أكدت فيه افريقيا مسؤوليتها الأساسية في التعامل مع تلك الأحداث المؤسفة من خلال تقديمها للقوات اللازمة للقيام بعمليات صنع وحفظ السلام، نجد أن التجربة أثبتت أن الأبعاد الإنسانية والسياسية والاقتصادية تستلزم اسهاما فعالا من المجتمع الدولي ممثلا أساسا في الأمم المتحدة، وهو بالفعل ما تم وشكل تضافرا دوليا وإقليميا متميزا.

وبالنسبة للصومال - فبرغم الجهود الافريقية والدولية الحثيثة لتحقيق المصالحة الوطنية بين الفصائل هناك - لا تزال المأساة قائمة نظرا لتداخل الأغراض الذاتية والمنافسات القبلية مما زاد شعور الاحباط لدى

المجتمع الدولي، وانعكس على قرار العديد من الدول بالانسحاب من قوات الأمم المتحدة في الصومال، أو العمل على سحب هذه القوات بالكامل.

وإننا إذ نعي الدوافع وراء ذلك، وإذ نؤكد على أن مسئولية وضع حد وحل للأوضاع المتدهورة في الصومال تقع أساسا على قادة الفصائل المتصارعة، وأنه من غير الممكن ولا المطلوب أن تفرض القوى الدولية حلا أو زعيما بعينه، الا أننا نرى أنه لا يمكن لنا أن نغسل يدينا تماما من هذه المشكلة، وأنه مازال هناك التزام في إطار الأمم المتحدة والمنظمة الافريقية والجامعة العربية للمساعدة في التوصل الى تسوية عادلة لها.

ومن الصومال الى أنغولا التي تشهد التطورات فيها تأكيد الأمل في قرب التوصل الى حل نهائي وسلمي، نرحب بقبول حكومة أنغولا رسميا للمقترحات المقدمة بشأن المصالحة الوطنية، وندعو الى تكثيف جهود السلام لانجاح مؤتمر لوساكا ودفع عجلة التنفيذ التام "لاتفاقات السلم" وقرارات مجلس الأمن المعنية. كما تحث بقوة اليونيتا على التحلي بحسن النية والتفاوض بجدية للتوصل الى تسوية سلمية دون تأخير.

طالما راودتنا الأماني بأن تأتي هذه الدورة وقد تم حل عادل لمأساة البوسنة الا أن الواقع الأليم لا يزال مستمرا، وأننا إذ نقبل موقف مجموعة الاتصال الدولية في طرحها لخطة السلام بعد أن قبلتها حكومة البوسنة - رغم ما شابها من نواقص - فإننا نطالب بالحد الأدنى من المعقولية والعدالة في إدارة هذه الأزمة. إننا نرى بكل صراحة أن رفع أو تخفيف الحصار عن يوغوسلافيا الجديدة دون نشر مراقبين دوليين على أساس مهمة واضحة وبقوة كافية ومصداقية ظاهرة على الحدود بينها وبين البوسنة، ودون اعترافها بجمهورية البوسنة والهرسك كدولة ذات سيادة، يمثل اسهاما سلبيا يعوق التسوية العادلة ويشكل خضوعا لاعتبارات تتنافى ومبادئ العدالة وتسليما أمام سياسات العدوان والعنصرية.

لقد اتخذ مجلس الأمن منذ أيام قرارا نراه متسرعا بتخفيف العقوبات المفروضة على يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود)، بينما كان الأجدى أن يعطي المجلس الأولوية لمراجعة مدى تنفيذ قراراته العديدة التي سبق أن أصدرها تحت الفصل السابع وتضمنت أحكاما ومتكلبات ينبغي تنفيذها قبل مراجعة العقوبات أو تخفيفها.

إن قواعد العدالة الدولية لا يصح أن تسمح بمكافأة المعتدي على وعود لم تثبت مصداقيتها ولا فعالية تنفيذها، كما لم يتم التأكد من كفاية وفعالية أفراد المراقبة على الحدود بل المؤكد أنها غير كافية ولا فعالة.

إن مصر التي تشارك في قوة الأمم المتحدة للحماية تؤكد التزام قوات الأمم المتحدة بأن تواصل القيام بالحماية الحقيقية لتلك المناطق والدفاع عنها، الى أن يتم تمكين جيش حكومة البوسنة والهرسك من القيام بمهمته في الدفاع عن أراضيها. إن التلويح بسحب قوة الأمم المتحدة للحماية في ظل فراغ القوة القائم حاليا معناه خطوة أخرى نحو تسليم المناطق التي أسند لتلك القوات حمايتها الى الطرف المعتدي الذي لديه القوة الكافية حاليا للسيطرة عليها، وهو أمر سوف تكون له انعكاساته السلبية المؤكدة على العلاقات الدولية برمتها.

إننا نقف عند نقطة تحول تاريخية فريدة تتيح لهذا الجيل أن يصوغ ويبلور أسس مرحلة جديدة. واليوم إذ نقترب من العيد الخمسين للأمم المتحدة نشعر أن علينا جميعا - دولا متقدمة ونامية على حد سواء - أن نشارك في بلورة رؤية جماعية للنظام الجديد، رؤية تعمل على بناء دعائم المستقبل على أسس ديموقراطية إنسانية عادلة تتم نتاجا لتوافق ديمقراطي يشارك فيه كل أعضاء المجتمع الدولي.

ونحن حريصون على التبصير بأن أي محاولة لتهميش دور الدول النامية في صياغة الرؤية الجماعية العالمية للمرحلة الجديدة تحمل مخاطر خلق خطوط مواجهة بدلا من تلك التي سادت إبان الحرب الباردة، خطوط جديدة تحكمها اعتبارات ومعايير اقتصادية وتنمويه، ينسدل بسببها ستار كثيف يعزل بين الشمال والجنوب، ويكرس عوامل الفرقة بينهما، وهو أمر لا يستقيم في زمن صار فيه الاعتماد المتبادل والترابط من سمات العصر. هذا ما طالبت به الدول النامية في اجتماعها بالقاهرة تحت مظلة حركة عدم الانحياز في صيف هذا العام.

وإذا كان اقتراب موعد الاحتفال بالعيد الخمسين يحمل معه مبادرات ودعوات لاعادة هيكلة آليات الأمم

المتحدة، فإن هذا الجهد لن يتسنى له أن يرقى الى مستوى التوقعات ما لم يصاحبه أو يسبقه "اصلاح فكري" يشكل تجاوبا مع المتغيرات العالمية، ويعمل على ترجمة الرؤية الجماعية الجديدة الى منهاج عمل يستند الى توافق حقيقي يوفر الفرصة لاستقرار العلاقات الدولية.

وغني عن القول إن عملية الاصلاح الفكري التي ننوه عنها لابد أن تمس كافة أجزاء الهيكلة وخاصة مجلس الأمن، بسلطاته الواسعة، وفي هذا فإننا نطالب بأن تشمل العملية الخاصة بمجلس الأمن النقاط الآتية:

أولا، أن تتم على أسس إقليمية وليس على أساس أسماء دول بعينها.

ثانيا، أن تكون المقاعد الجديدة - ولتكن اثنان إضافيان لكل إقليم: أمريكا اللاتينية، آسيا، افريقيا، مقاعد تخصص - وهذا هو المهم - على أساس المعايير التي نص عليها الميثاق.

ثالثا، ليس من الضروري تحديد دولتين من كل إقليم تشغلان المقعدين الإضافيين وإنما يمكن التناوب عليهما بين عدد من الدول التي تنطبق عليها المعايير التي يتم الاتفاق عليها، وذلك وفقا لمبادئ الميثاق وخصوصيات الاقليم.

رابعا، يتم في نفس الوقت الإتفاق على عدد من الأمور المتعلقة باصلاح اسلوب عمل المجلس واجراءاته وزيادة شفافيته.

خامسا، النظر في تحديد الإطار الذي يستخدم فيه الفيتو.

وأخيرا فلا يجب أن نعمل ونحن تحت سيف مسلط هو الوقت وأن كل شيء يجب أن ينتهي قبل أو بمناسبة العيد الخمسين للأمم المتحدة. إن اصلاحا رشيدا متفقا عليه يأخذ وقته أفضل من قرارات متسرعة قد ترضي البعض ولكن تثير الأغلبية العظمى التي تعاني من نقص في التمثيل في المجلس، وتضع المجلس نفسه في موقف ممعن في فقدان المصداقية.

واتصالا بهذا الموضوع، أود أن أنوه بأن هناك عددا من الدول المؤهلة للانضمام الى مجلس الأمن طبقا للمعايير التي ذكرتها، ومن ضمنها مصر، لما لها من مساهماتى هامة في صيانة الأمن والسلم الدوليين في مختلف القطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وما قامت، وتقوم به، من أجل إرساء السلام على المستوى الإقليمي في المناطق والدوائر المختلفة التي تنتمي إليها.

لقد اصبحت القوة الاقتصادية هي الاداة الرئيسية للتنافس، والعنصر المحدد لمواقع التأثير والتأثر على الخريطة السياسية والاقتصادية الدولية، كما اصبحت التنمية الاجتماعية هدفا نسعى إليه جميعا. وأصبح الارتقاء التكنولوجي هو السبيل الى التقدم الاقتصادي والاجتماعي وفي ذات الوقت هو التحدي الذي لا بديل له للتطور والتنمية.

إن أبرز ما أكدته التطورات الدولية الأخيرة ذلك الارتباط الوثيق بين السلام والاستقرار والتنمية. فالاستقرار العالمي لن يتحقق دون تنمية متوازنة ودائمة، والاختلالات الهيكلية في العلاقات الاقتصادية الدولية سوف تستمر مصدرا للاضطراب والصراع الاجتماعي الذي نراه يتحول أمام أعيننا الى نزاعات تهدد السلام والأمن الدوليين.

تولى الرئاسة، نائب الرئيس السيد بن يحيي (تونس).

إن الأمم المتحدة في رحلتها الجديدة التي بدأت في نيويورك ثم ريو ثم فيينا، واستمرت في القاهرة لتواصلها في كوبنهاغن وبكين، أثبتت أنها ما زالت المظلة العالمية التي تستطيع أن تجمع الأفكار والمواقف المختلفة لكي تتفاعل في بوتقة واحدة نحو التنمية الشاملة لهذا العالم. ونحن ندعو الأمم المتحدة أن تسهم بل أن تقود عملية صياغة المفاهيم الجديدة والصيغ العصرية اللازمة لترتيبات النظام الدولي الجديد وللعلاقات بين الشمال والجنوب وبخاصة في إطار التنمية الاجتماعية، الأمر الذي يتطلب ترشيدا للعمل في الجهاز الاقتصادي والاجتماعي وليس الجهاز السياسي ومجلس الأمن فحسب. إن الأمم المتحدة في حاجة إلى عملية ترشيد شاملة. وكما قال الأمين العام في مقدمة تقريره عن أعمال هذه المنظمة لهذه الدورة حيث رفض ما شاع عن الأمم المتحدة من فهم خاطئ مؤداه أنها مؤسسة تكرس جهدها أساسا لحفظ السلام قال إن المسائل الاقتصادية والاجتماعية يجب أن

تحظى بالنصيب الأكبر من جهود الأمم المتحدة. وهذا ما يجب أن يكون.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): المتكلم التالي هو وزير خارجية تركيا، سعادة السيد ممتاز سويسال.

السيد سويسال (تركيا) ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي بتهنئة الرئيس بمناسة انتخابه لمنصبة السامي وبشكر الرئيس المنصرف، سعادة السيد صمويل انسانالي، لإدارته الحكيمة للدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة.

وقد راودت الكثيرين الآمال في أن سقوط حائط برلين سينهي الانقسامات في العالم ويبشر بقيام عصر جديد من السلم والتوافق بين الدول. ولكن ذلك لم يتحقق. واليوم، تواجه البشرية انقساما أو تفتتا أشد أثرا في صميمه، ويقف العالم الآن بين الأمل واليأس، وهذا هو الانقسام الجديد الذي نواجهه.

فهناك من ناحية الأمل: إذ أن روح الديمقراطية ظلت حية. وبقي التعهد العالمي بمراعاة المبادئ العالمية المتمثلة في احترام حقوق الإنسان وحكم القانون والحريات الأساسية.

وهناك من ناحية أخرى، اليأس: حيث أن انطلاق قوى الشر التي طال كبتها، مثل القومية العرقية وكره الأجانب والعنصرية والقبلية، قد سببت صراعات جديدة، وظهرت كتهديدات جديدة للسلم والأمن الدوليين.

وعلى الجانب الأكثر قتامة، توجد حالات جديدة للإبادة الجماعية. وقد ظهرت على السطح مرة أخرى شعارات الكراهية العنصرية. وقتل أو جرح مئات الألوف من الأهالي؛ وأصبح مئات الألوف من الناس لاجئين أو مشردين. وانتهكت الكرامة الإنسانية.

وفي الناحية الأكثر إشراقا، تحققت إنجازات تاريخية في جنوب افريقيا والشرق الأوسط. ومابرحت المواقف الشجاعة لبعض الساسة البارزين ذات نفع في تحويل الرؤيا الأساسية للأمم المتحدة إلى حقيقة. وفي هذا الخصوص، نتوجه بالثناء إلى زعماء فلسطين واسرائيل وجنوب افريقيا لشجاعتهم وبعد نظرهم. وقد عززت خطواتهم الشجاعة في اتجاه السلم تفاؤلنا الذي نقاوم به أثر الاتجاهات السلبية.

ولكي نتمكن من تخطيط مستقبل أفضل، يجب أن نضع في الاعتبار منجزات واخفاقات الماضي وأن نواجه تحديات الحاضر. وقد حان الوقت لكي نبدأ في إمعان النظر بطريقة واقعية في كيفية إيجاد آليات جديدة وعملية لمواجهة تحديات العصر على نحو فعّال. غير أنه يتعين علينا أولا قبول حقيقة مؤداها أن الفرحة الغامرة لا تدوم طويلا في معظم الأحوال.

ونشهد اليوم اتجاهين متناقضين، الأول نحو التفتت والصراع والآخر تجاه العولمة والتعاون. وتحدد هذه الجدلية الجديدة الإطار الذي يتعين علينا أن نعمل معا من خلاله لإيجاد توازن بين التفاؤل والتشاؤم، بين الحرص على سلامة الدولة القومية ومتطلبات عالم يزداد ترابطه دوما.

لقد شيدت هذه المنظمة على انقاض الحرب العالمية الثانية. وقد تركت آثار الحرب بصمتها ليس فقط على ميثاق الأمم المتحدة، وإنما أيضا على القواعد التي تنظم أعمالها وهيكلها. وبالتالي، فإن التحدي الحاسم الذي نواجهه حاليا هو جعل الأمم المتحدة مركزا حقيقيا للتضامن العالمي، بزيادة فعاليتها ومواءمة أعمالها مع هذه الحتميات الجديدة. ونحن نعلق أقصى الأهمية، تماشيا مع هذا المنطق، على عملية إصلاح وإعادة هيكلة الأمم المتحدة. وفي هذه الممارسة، ينبغي أن ينصب التركيز على مجلس الأمن. إن المطالبة الشائعة بجعل تلك الهيئة الرئيسية أكثر تمثيلا واستجابة وشفافية وقابلية للمساءلة، تضع على عاتقنا واجبا تاريخيا يلزم الوفاء به. وإن تحقيق الصفة الديمقراطية لمجلس الأمن لهو تحدي العصر، الذي يتطلب منا استجابة مناسبة. إن السلطة الأدبية لهذه الهيئة بحاجة إلى تعزيز. ويتعين أن ندعم الثقل التمثيلي لمجلس الأمن بتوسيع عضويته وإنشاء نظام للتناوب يكون أكثر عدلا وأفضل منهجية داخل المجموعات الجغرافية.

ويجب أن نتحقق من أن مجلس الأمن لا يعتبر أداة لفئة قليلة من الدول الكبرى التي تسعى لفرض إرادتها وأهداف سياستها الوطنية على الآخرين. والواقع، أن السلطة الأدبية والقانونية لقرارات مجلس الأمن تنبع من أن المجلس يعمل، طبقا للمادة ٢٤ من الميثاق، باسم

جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وبالتالي، فإن مراجعة طرق العمل في مجلس الأمن كي تعبر عن الروح الديمقراطية إنما هي أمر جوهري.

وبهذا الإدراك، ما فتئ بلدي، تركيا، يشارك بفعالية في مداولات الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عضويته. ونتوقع أن يصبح هذا الفريق العامل قوة دافعة لإصلاح حقيقي لمجلس الأمن. ولذلك، لا يمكن قبول أي حل متعجل قد ينسر منه الاصلاح بمعنى ضيق نوعا ما. وعلى نفس الوتيرة، نؤيد أيضا تأييدا تاما الجهود الجارية لتجديد حيوية وترشيد عمل الجمعية العامة بوصفها المحفل المركزي العام للتداول.

إن النزاعات والمآسي الجارية في كافة ربوع العالم تبرز لنا إلحاحية مهمة تقوية الأمم المتحدة، لاسيما في ميدان الأمن الجماعي. وقد شهدت عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم توسعا جما في السنوات الخمس الماضية. وطبيعة حفظ السلم نفسها أخذت تتبدل. فقد برزت الدبلوماسية الوقائية، وحفظ السلم، وإنفاذ السلم، وبناء السلم، والأمن البشري العالمي، كمفاهيم جديدة تحتاج إلى مزيد من التفكير.

وتعتقد تركيا، باعتبارها من المساهمين النشطين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم، أن نجاح هذه العمليات يتوقف في نهاية الأمر على ما تتلقاه من المجتمع الدولي من دعم ومساعدة. ويتطلب ذلك بدوره وعيا بالشعور بتشاطر المسؤولية عن التصدي لشواغلنا المشتركة.

إن القوات الاحتياطية للأمم المتحدة، التي قررنا أن نساهم فيها، ستقوم بدور أساسي في تعزيز ذلك الوعي. فإذا ما أدرك المعتدي المحتمل بجلاء أن المجتمع الدولي سيخف للتصدي لعدوانه بصورة فعالة، فإنه قد يغير سلوكه.

إن التحديات التي تواجهنا اليوم تفوق امكانات وموارد أي منظمة بمفردها. وبالتالي فإن هناك حاجة إلى هيكل أمني جماعي جديد من المؤسسات المتعاضدة يكون لجميع عناصره دورها الذي تقوم به. ويتطلب التفاعل بين الأمن العالمي والأمن الاقليمي تعاونا وتنسيقا فعالين فيما بين الأمم المتحدة والمنظمات الاقليمية. هناك أمر واحد واضح هو أن الأمم المتحدة وحدها هي التي تستطيع أن توفر الشرعية للترتيبات والمؤسسات الاقليمية في ميداني حفظ السلم وصنعه.

ومن البوسنة والهرسك إلى القوقاز إلى رواندا، تستنجد شعوب العالم، وقد ووجهت بتهديدات البغض العرقي بالأمم المتحدة، طالبة منها العون والحماية.

ومن الأسف أن مأساة البوسنة والهرسك قد بقيت في موضعها على رأس جدول الأعمال الدولي خلال الشهور الاثنتي عشرة الماضية وعلى الرغم من قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة العديدة، لم يستطع المجتمع الدولي أن ينهي التطهير العرقي أو يصد العدوان الوحشي على جمهورية البوسنة والهرسك. بل على العكس، فإن الافتقار إلى تدابير إنفاذ فعالة شجع المعتدين على المضي قدما في جملة الإبادة الجماعية التي يقومون بها وفي تحديهم الصارخ للقانون الدولي.

وقد طال التأخير في اتخاذ إجراء حاسم وصارم لوقف العدوان. وقد أرسى اتفاقا واشنطن وفيينا الأساس لقيام سلم عادل وقابل للتطبيق في البوسنة. ويحدد هذا الاتفاق إطار اتحاد يحافظ على السلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك ووحدتها كدولة متعددة الثقافات والأديان والأعراق والاتفاقان مفتوحان أيضا لمشاركة صرب البوسنة.

لقد قبلت الحكومة البوسنية آخر خطة دولية للسلم اقترحها فريق الاتصال المكون من خمس دول حرصا منها على السلم. بيد أن الصرب المتطرفين المتلهفين على إقامة صربيا الكبرى المتجانسة التكوين من الناحية العرقية، قد أصروا على تحديهم لإرادة المجتمع الدولي ورفضوا خطة السلم. غير أن رفضهم قد دلل مرة ثانية على أن العدوان لا يمكن كبحه على أرضية من الرمال المتحركة، أرضية خامتها الوعود والتصريحات.

لقد تعهد فريق الاتصال الخماسي بالقيام في حالة رفض الخطة، بتشديد الجزاءات على صربيا والجبل الأسود. وإننا نأسف بشدة لأن مجلس الأمن، باعتماده القرار ٩٤٣ (١٩٩٤) المؤرخ في ٢٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٤، قد تحرك في الاتجاه المضاد رغما عن جهود فريق الاتصال التابع لمنظمة المؤتمر الاسلامي. ومرة ثانية، يكافأ العدوان ولا تزال عمليات الإبادة الجماعية جارية على قدم وساق بلا رادع. ولقد خاب أمل الشعب

البوسني مرة ثانية في النظام الدولي. وتشاطرهم في خيبة أملهم باطراد بقية العالم، وخاصة البلدان الإسلامية.

لقد وصلنا إلى منعطف حرج. فينبغي للمجتمع الدولي أن يفي بالتزاماته، وينبغي له أن يبدأ في التصرف بحزم. ويتعين علينا أن نقر بأن الديمقراطية المدعومة بقوة كافية هي وحدها التي تستطيع أن تجعل الصرب المتطرفين يدركون أن الحرب تعود عليهم بالآلام بأكثر مما تعود بالمغانم. ولا ينبغي أن يحدث تخفيف آخر للجزاءات حتى تعترف صربيا والجبل الأسود بجميع الدول الخلف داخل حدودها الدولية.

ومع اقتراب الشتاء تصبح الحاجة إلى توفير الأمن والمأوى والمساعدة الإنسانية للسكان المدنيين أكثر فأكثر إلحاحا. وينبغي توسيع حجم المناطق الآمنة وحمايتها بفاعلية بواسطة قوة الأمم المتحدة للحماية. وينبغي إنهاء عملية خنق سراييفو. وينبغي أن تظل ممرات المساعدة الإنسانية مفتوحة.

ومن ناحية المبدأ، يجب تزويد الحكومة البوسنية بجميع الوسائل الضرورية للدفاع عن النفس بحيث تستطيع أن تمارس حقها الأصيل الوارد في المادة ٥١ من الميثاق. ويعد ذلك التزاما أخلاقيا وقانونيا وسياسيا من جانب المجتمع الدولي - وإن يكن أخلاقيا بالدرجة الأولى.

ولقد أعلن الرئيس عزت بيغوفيتش في الخطاب الذي ألقاه في الجلسة العامة السابعة يوم ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، من فوق هذه المنصة، صيغة جديدة في هذا الصدد. إذ أنه رهنا بالوفاء بشروط معينة، قصر مطلبه العادل بشأن رفع حظر الأسلحة على اعتماد قرار رسمي في هذا الصدد مع إرجاء تنفيذه لمدة ستة أشهر. وهذه تضحية حديدة دفع إليها عجز المجتمع الدولي عن توفير الأمن للضحايا أو الاعتراف بحقهم الأساسي في الدفاع عن النفس. ويجب علينا أن نثني على هذه البادرة النبيلة وأن نؤيد الصيغة الجديدة.

إن تحقيق الالتزامات المتعلقة بإقامة سلم عادل وقابل للتطبيق في البوسنة - وهي التزامات ظلت دون إنجاز حتى الآن - أمر هام لاستعادة مصداقية الأمم المتحدة ونفوذها المعنوي. وإذا ما رسبنا في الاختبار الذي يختبرنا به التاريخ في البوسنة والهرسك، فإن ما يسمى "النظام العالمي الجديد" قد يتحول بصورة دائمة إلى "الفوضى العالمية الجديدة".

إننا نشهد تهديدات محتملة أخرى للسلم والاستقرار في البلقان. ومن المؤسف أنه بازدياد التوتر بين اليونان والبانيا، يتبدى احتمال نشوء أزمة أخرى في المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن جمهورية مقدونيا تعاني من حصار اقتصادي غير قانوني تفرضه عليها اليونان. ثم أن مقدونيا لا تزال تنتظر اليوم الذي تحظى فيه بالتمثيل في الأمم المتحدة تحت الاسم والعلم اللذين اختارتهما.

ولا يمكن للبلقان بأي حال من الأحوال أن يتحمل ضغوط أي توترات اضافية. إن الامتثال للمعايير الدولية الأساسية أي احترام السيادة والسلامة الإقليمية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وضرورة حل المنازعات بالوسائل السلمية وليس عن طريق التهديد أو الإكراه، يعد الآن حاجة ملحة في البلقان بأكثر من أي وقت مضى.

وبلادي تقع تماما في قلب يوراسيا بمساحتها الشاسعة وحقائقها الجغرافية - السياسية الجديدة. ومعظم الصراعات التي تتصدر جداول الأعمال الدولية يقع في مناطق محيطة بتركيا. ونحن إذ نعي تماما مسؤولياتنا عن السلم والاستقرار في منطقتنا وما وراءها، نحاول من جانبا احتواء الصراعات.

إننا نسعى الى عكس اتجاه التيارات المزعزعة للاستقرار. ونسعى جاهدين للنهوض بسيادة القانون والديمقراطية في المنطقة المحيطة بنا. وما زلنا عاملا من عوامل الاستقرار فيها. إننا نعتقد أن التعاون الاقتصادي الاقليمي قوة دافعة للرخاء المشترك ولزيادة الثقة بين الأمم بالاضافة الى أنه أنجع سبيل لمنع انتشار الصراعات العرقية واتجاهات الهيمنة المحتملة.

وبهذا الإدراك طورنا مبادرات إقليمية تعاونية وخلاقة جديدة لتعزيز التعاون ولتوطيد التعددية الجغرافية - السياسية الجديدة. وقد أنشأنا هيئة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود مع الاتحاد الروسي، وأذربيجان، وأرمينيا، وألبانيا، وأوكرانيا، وبلغاريا، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، ورومانيا، و اليونان. وقد

وسعت عضوية منظمة التعاون الاقتصادي التي أسستها أصلا تركيا وإيران وباكستان فأصبحت تضم أذربيجان وأفغانستان وأوزباكستان، وتركمانستان، وطاجيكستان، وقيرغيزستان، وكازاخستان.

ثمة مثال صارخ آخر لتحدي القانون الدولي أصبح واضحا للعيان في القوقاز حيث تواصل قوات أرمينيا احتلال خمس الأراضي الأذربيجانية، مما أدى الى تشريد أكثر من مليون أذربيجاني. ومطالبات المجتمع الدولي المستمرة بالانسحاب الفوري غير المشروط والكامل لقوى الاحتلال على النحو المنصوص عليه في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، لم تلق أذانا صاغية. وتشكل هذه الحالة غير القانونية، التي أوجدها الأرمن، تهديدا خطيرا ليس فحسب لاستقرار منطقة مجاورة لتركيا، بل أيضا للسلم والأمن الدوليين.

إن تركيا، بوصفها عضوا في فريق مينسك التابع لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا منذ تشكيله، لا تزال ملتزمة بعملية السلم التي يدعمها المؤتمر المذكور. ونحن نؤمن إيمانا راسخا بضرورة إيجاد حل عن طريق الجهود الجماعية التي تبذل في إطار سلطة مؤتمر الأمن و التعاون في أوروبا. وفي هذا الصدد، نؤيد تماما مساعي رئيس فريق مينسك لتنظيم قوة متعددة الجنسيات لمساعدة الأطراف على التوصل الى حل دائم وعادل. ونحن على أهبة الاستعداد للإسهام في هذه المساعي.

وفي هذا السياق، أود أن أكرر موقفنا الدائم الراسخ، الذي أعربنا عنه من هذه المنصة في مناسبات عديدة وهو أن تركيا لم ولن تقبل مطلقا الاستيلاء على الأراضي بالقوة، سواء في البلقان أو في القوقاز أو في أي مكان آخر من العالم. ولن تسمح تركيا أبدا للمعلومات المضللة والدعايات الرسمية التي تنطلق دون حياء - حتى من هذه المنصة - بالاستمرار في حمل المجتمع الدولي على السكوت على الأحوال المعيشية المفروضة على شعب قبرص التركي والسماح بإدامتها.

فما زال القبارصة الأتراك معزولين تماما في الجزء الخاص بهم من الجزيرة بسبب القيود التي لا تعد ولا تحصى التي فرضتها الحكومات والمنظمات الدولية على تجارتهم وتنقلاتهم وعلى اتصالاتهم الثقافية والرياضية مع بقية العالم. وهذا الحظر التعسفي مستمر وباق نتيجة لحملة شعواء هدفها تشويه الحقائق عن تسلسل الأحداث في الجزيرة على مدى السنوات الـ ٣١ الماضية. بل إن الجانب الآخر قد عمد حتى الى نسف مجموعة تدابير بناء الثقة التي قدمتها الأمم المتحدة، والتي كانت تهدف الى التخفيف الجزئي من الآثار السيئة لهذا الحظر، وذلك بسياساته القصيرة النظر، فأخذت احتمالات تحقيق تسوية دائمة عادلة تتقوض للأسف من جديد.

على أن التوصل الى تسوية تفاوضية واقعية وقابلة للتطبيق لا يزال هدف الجانب القبرصي التركي. ونحن نؤيد هذا، ونعتقد أن الوسيلة الوحيدة لإيجاد حل شامل لمسألة قبرص تكمن في إزالة العراقيل التي تعترض طريق تدابير بناء الثقة.

وتتابع تركيا عن كثب - بوصفها بلدا مجاورا - التطورات الجارية في جورجيا، ونحن نتطلع الى استعادة الظروف السلمية في ذلك البلد الصديق وإننا لعلى أهبة الاستعداد للمشاركة في العمل الدولي المتضافر في إطار بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في جورجيا.

لقد شرعت تركيا في السير على درب التضامن الدائم مع جمهوريات آسيا الوسطى المستقلة حديثا، التي تربطها بها وشائج تاريخية وثقافية ولغوية. وتؤيد تركيا تمام التأييد جهود تلك الجمهوريات العلمانية لبناء مجتمعات تعددية، وستساعدها على الاندماج في المجتمع العالمي. وأود أن أؤكد على أن علاقة تركيا بتلك البلدان هي علاقة تعاون وتضامن؛ فهي علاقة بين دول ذات سيادة. وهي ليست منافسة لعلاقات البلدان الأخرى بها أو بديلة عنها.

إننا نولي أهمية قصوى لوحدة أفغانستان وسلامتها الاقليمية. وكنا نأمل في بدء عملية مصالحة وطنية واسعة النطاق تضم كل المجموعات. لكن اندلاع الصراع المسلح مرة أخرى قد خيب آمالنا الى حد كبير. ونحن نناشد جميع الأطراف الأفغانية وضع حد لتقاتل الأشقاء والشروع في العمل على إقرار السلم الداخلي حتى يمكن البدء في إعادة تأهيل وإعمار ذلك البلد المدمر.

لقد غيرت نهاية الحرب الباردة الصورة القاتمة في الشرق الأوسط تغييرا جوهريا، وفتحت أفاقا جديدة للسلم. فالاتفاق الفلسطيني - الاسرائيلي،

والاتفاقات الأردنية - الاسرائيلية التي جاءت في أعقابه فتحت عصرا جديدا تفسح فيه العداوة الطريق للمصالحة ويحل فيه الأمل محل اليأس.

إن الانطلاقة التاريخية لعملية السلم، التي تبشر بحلول التعاون والوئام بين الفلسطينيين واسرائيل، وبين اسرائيل وجيرانها العرب، ستكون لها دون شك نتائج إيجابية على نطاق عالمي وإقليمي أكثر اتساعا. فقيام سلم دائم في الشرق الأوسط سيهيئ أيضا الأحوال اللازمة للوئام والتعاون الاقتصادي والرخاء المشترك.

ولتركيا، بوصفها بلدا مجاورا للشرق الأوسط، سجل حافل من المشاركة البناءة في شؤون المنطقة وروابط تقليدية طيبة مع جميع الأطراف، وهي تشارك بنشاط في كل مناحي المفاوضات متعددة الأطراف. وما زالت على استعدادها للإسهام في جهود إعادة البناء الاقتصادي للفلسطينيين في غزة وأريحا، وللمشاركة في التواجد الدولي المؤقت بناء على طلب الأطراف. وأود أن أؤكد من جديد تأييدنا القوي للعملية الرامية الى تحقيق سلم دائم وعادل في المنطقة.

غير أن الآفاق المتسمة تعد من التفاؤل بالنسبة لمستقبل الشرق الأوسط لا بد أن تحد منها النظرة الواقعية الى ما يتكبده الشعب العراقي من العناء. فبعد أربع سنوات من اندلاع أزمة الخليج ما زال هذا الشعب ينتظر العودة الى الحياة الطبيعية. ونحن ندرك تماما أنه كيما يعود العراق الى مكانه الصحيح في المجتمع الدولي لابد له أن يمتثل لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومع ذلك، فلا يمكننا، بل ولا يجب علينا، أن نتعامى عن حقيقة أن العراق قد استكمل امتثاله لمتطلبات نزع السلاح بموجب قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١)، وهو يستحق التشجيع في هذا المضمار.

كما يجب أن يؤخذ في الحسبان أن الجزاءات تسبب مشاكل اقتصادية جمة ليس فقط للشعب العراقي وحده لكن أيضا لعدد من الدول، ولا سيما الدول المجاورة للعراق. فالخسائر الاقتصادية الفادحة التي منيت بها البلدان الأشد تأثرا، وخاصة بلدي، تركيا هي خسائر لم يعالج أمرها بعد.

وهنا، علي أن أؤكد مرة أخرى موقفنا المبدئي المتمثل في أننا سنظل ملتزمين بوحدة العراق وسلامته الاقليمية وهما أمران حيويان بالنسبة للسلم والاستقرار في الشرق الأوسط.

إن القضاء على الفصل العنصري في جنوب افريقيا قد أغلق فصلا طويلا ومظلما من تاريخ البشرية. وبخلاف جنوب افريقيا، لا تزال الصورة قاتمة في العديد من أجزاء افريقيا. فالأمم المتحدة تضطلع بنصف عملياتها لحفظ السلام في تلك القارة فهي تشارك بنشاط في صيانة وبناء السلم في الصومال، وموزامبيق، وأنغولا، وليبريا، ورواندا، وبوروندي.

ينبغي أن تستند جهود الأمم المتحدة في افريقيا الى استراتيجية معززة ومؤلفة من شقين. فينبغي ألا توجه صوب صيانة السلم فحسب بل أن توجه أيضا صوب التعجيل بالتنمية الاقتصادية المستدامة، التي يمكن عن طريقها التخلص من الأسباب الرئيسية لاستمرار الصراعات المسلحة.

إن الأسباب الجذرية للصراع تتطلب التزامات عالمية جديدة. وحكومتي إذ تبدي موافقتها التامة مع الأمين العام تشارك الرأي القائل بأنه قد آن الأوان لموازنة الالتزام القديم بتوفير الأمن لأراضي الدول بالتزام جديد بتوفير الأمن للبشر؛ وللانتقال من توفير الأمن عن طريق الأسلحة الى كفالة الأمن عن طريق التنمية.

وبانتهاء الحرب الباردة انتهت أيضا الفواصل التي كانت قائمة بين العناصر الرئيسية، مثال ذلك الفصل بين الأمن السياسي من ناحية والقضايا الاجتماعية من الناحية الأخرى. وقد أصبح من المعترف به الآن على نطاق واسع أنه لا يمكن النظر للأمن من الزاويتين السياسية والعسكرية وحدهما، وأن السلم والرخاء لا يتجزآن.

وفي الوقت الذي يبدو فيه أن الفوضى والتفكك، على الصعيدين الوطني والدولي معا، كتب لهما التزايد، تنشأ الحاجة الى زيادة تفصيل مفهوم توقي الأزمات والى توسيع مداه.

إننا نؤيد تأييدا قويا الرأي القائل بأن السلم والتنمية والديمقراطية مفاهيم مترابطة ويعزز كل منهما المفهومين الآخرين. ونسلم جميعا بالحاجة الملحة الى النهوض بثقافة جديدة للتنمية. إن خطة الأمم المتحدة الجديدة للتنمية يجب أن تضع التنمية المستدامة

والمتركزة على البشر في الصدارة، ولهذا يتعين أن تضطلع الأمم المتحدة بدور أقوى.

إن الديمقراطية هي الركيزة الحتمية للأمن البشري، والاندماج الاجتماعي والحكم الصالح. وأثناء مؤتمر فيينا في العام الماضي، أكد المجتمع الدولي على التزامه بحماية حقوق الانسان والحريات الأساسية وبالكفاح المشترك ضد العنصرية وكره الأجانب والتعصب. إن المجتمع المدني التعددي، والانتخابات الحرة النزيهة، وحكم القانون أمور تعرف اليوم بأنها الغايات المشتركة للانسانية. والحوار بين الثقافات المختلفة لا يمكن تحقيقه إلا في سياق الديمقراطية.

ولا يمكن ولا يصح تبرير العنف والإرهاب تحت أية ظروف. وبهذه الروح، أكدت الجمعية العامة من جديد في قرارها ١٢٢/٤٨، على إعلان فيينا ووصفت الإرهاب بأنه نشاط يهدف الى تدمير حقوق الانسان والحريات الأساسية والديمقراطية، فضلا عن تهديده لأمن الدول وسلامتها الاقليمية، وزعزعته للحكومات القائمة بصورة شرعية، وتقويض للمجتمع المدني التعددي وأثره الضار بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول. إننا نناشد المجتمع الدولي أن يتمسك بالتزاماته، وأن يتخذ الخطوات اللازمة لمكافحة الإرهاب والقضاء عليه.

إن عدم التسامح هو السبب الكامن وراء مختلف الصراعات التي تشكل أكبر تهديد للسلم والأمن الدوليين. ولهذا فإن النهوض بثقافة التسامح أمر له أثر مباشر على منع حدوث الأزمات. ويتعين علينا أن نبث في أجيال الشباب روح التسامح.

من دواعي سروري أن أذكر هنا أن الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر الماضي، بناء على مبادرة من تركيا، أعلنت عام ١٩٩٥ بوصفه سنة الأمم المتحدة للتسامح. وبمقتضى أحكام القرار ١٢٦/٤٨، طلب الى منظومة الأمم المتحدة بأسرها الإسهام في الاحتفال بتلك السنة على نحو ناجح. إن الاحتفال بها من شأنه أن يسهم في تصعيد الجهود الرامية الى منع جميع أشكال العنصرية والتمييز والتطرف والأصولية.

وينبغي النظر الى نزع السلاح أيضا في سياق الدبلوماسية الوقائية. يجب علينا أن نسلم بأن نهاية الحرب الباردة لم تزل خطر الأسلحة النووية. بل على العكس من ذلك تزايد الخطر فعلا في بعض الحالات. ومن ثم، فإن ثمة ميدانا آخر يلزم فيه كذلك إحراز التقدم هو منع الانتشار النووي. وفي الوقت الذي نعد فيه لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الذي سيعقد في العام القادم، من الحيوي تهيئة مناخ تسوده الثقة. ويلزم أن تتخذ الآن التدابير الرامية الى تهيئة ذلك المناخ.

ومن نفس المنطلق، نرى أن الامتثال التام لصكوك تحديد الأسلحة ونزع السلاح الموجودة حاليا على الصعيدين الاقليمي والعالمي، أمر يكتسي أهمية كبرى.

وكما ذكر الأمين العام، عن حق، فإن مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل في عام ١٩٩٠، وقمة الأرض في عام ١٩٩٢، ومؤتمر حقوق الانسان في عام ١٩٩٣، ومؤتمر السكان في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، ومؤتمر القمة المعني بالتنمية الاجتماعية الذي سينعقد في آذار/مارس ١٩٩٥، ومؤتمر المرأة الذي سينعقد في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، ترتبط جميعها ارتباطا وثيقا. وينبغي أن نتوصل بحلول عام ١٩٩٥، توطئة للاحتفال بالذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة الى توافق آراء عالمي بشأن سبيل التقدم نحو قطع تعهدات جديدة لبناء عالم أفضل.

ولإكمال جدول الأعمال، يجب علينا أيضا أن نضيف الى تلك المناسبات الرئيسية مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) الذي سينعقد في حزيران/يونيه ١٩٩٦، في استنبول. وفي هذا السياق، نرحب بدعوة الأمين العام الى إعلان اعتبار مؤتمر الموئل الثاني "قمة المدينة" بغية زيادة الوعي العالمي بهذا الموضوع واستصدار عهد من زعماء العالم بجعل مدننا وبلداتنا وقرانا أماكن صحية وآمنة وعادلة ومستدامة. إن المشاركة الرفيعة المستوى في هذا المؤتمر ستكون كفيلة بإنجاحه.

سنحتفل بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء المنظمة في العام القادم. ومن المناسب تماما، ونحن على عتبة ألفية جديدة، أن نتفكر في واقعية وتبصر فيما حققناه، وفي أوجه عجزنا. إن علينا واجب تحقيق أحلام مؤسسي الأمم المتحدة. ونأمل أن تساعد مداولاتنا على توليد زخم جديد للعمل الإيجابي في هذا السبيل.

لقد عقدت الدول الأعضاء آمالها على الأمم المتحدة التي تجسد تنوعا تجمع بين أطرافه قضية مشتركة. وبقدر نجاحها سيكون لدينا عالم أفضل لجميع الشعوب، وسيتعزز السلم والأمن والديمقراطية والتنمية والرخاء.

هذا يتطلب عملا تعاونيا ينبغي أن تشترك فيه جميع الأمم. وعلينا أن نطلق لمخيلتنا العنان للحاق برياح التغيير والسعي من أجل تحقيق الأحلام التي تتشاطرها الانسانية. وإذا أخفقنا فإن أجيال المستقبل ستدفع ثمنا غاليا نتيجة أخطائنا. وانني لعلى اقتناع بأن الانسانية، بعد كل هذه التجارب المريرة التي مرت بها في الماضي، قد اكتسبت حكمة كافية لتلافي ارتكاب هذا النوع من الأخطاء.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٠